



PROVISIONAL

A/34/PV.96  
19 December 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

معرض عرفي مؤقت للجلسة السادسة والتسعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ، ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد مافروماتس ( قبرص )  
( نائب الرئيس )

ثم : السيد سليم ( جمهورية تنزانيا المتحدة )

— مسألة ناميبيا [٢٧] ( تابع ) :

( أ ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب  
المستعمرة

( ب ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا

( ج ) تقرير الأمين العام

( د ) تقرير اللجنة الرابعة

( هـ ) مشاريع قرارات

— برنامج العمل

يتضمن هذا المعرض نصوص الكلمات المطبقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات  
المطبقة باللغات الأخرى . وستابع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، وينبغي إرسالها موقعة من  
أعداء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

مع العرض على ادخالها على room A-3550, A/34 Building, 866 United Nations Plaza ،

نسخة واحدة من المعرض .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠مواصلة نظر البند ٢٢ من جدول الأعمالمسألة ناميبيا :

( أ ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب

المستعمرة (A/34/23/Add.2)

( ب ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/34/24)

( ج ) تقرير الأمين العام (A/34/404)

( د ) تقرير اللجنة الرابعة (A/34/696)

( هـ ) مشاريع قرارات ( من A/34/L.45 الى A.34/L.50/Rev.1)

السيد سنكلير ( فيانا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : في هذا النقاش الخاص بمسألة

ناميبيا من الملائم أن نذكر كلمات المغفور له كوامي نكروما عندما أعلن استقلال ناميبيا منذ أكثر من عشرين عاما مضت :

” اننا مرة أخرى ، نكرس أنفسنا للنضال من أجل تحرير جميع دول افريقيا ، لأن

استقلالنا لا معنى له الا اذا ارتبط بالتحرر التام للقارة الافريقية ” .

ان تحرر ناميبيا هو ، ويجب أن يكون ، مسؤولية مقدسة للمجتمع الدولي . ولا سيما تلك

الدول التي تحب الحرية والعدالة حقا . ان ناميبيا هي محك اختبار بين أمرين : روح وقوة ميثاقنا من ناحية وتصميم دولة تريد أن تجعل من نفسها قانونا من ناحية أخرى . في هذه المواجهة بين صلاحيات

الميثاق من ناحية ، وتعنت جنوب افريقيا من ناحية أخرى ، فان هذه المنظمة عليها واجب مقدس ،

هو أن تضمن مبادئ الميثاق والحفاظ عليها . ان هذا النقاش ينبغي أن يكون فرصة لتكريس أنفسنا

من جديد ، للعمل نحو تحقيق هذا الهدف ، وهو ممارسة ينبغي أن تتطوى على بحث للخطوات

المقبلة من أجل دفع عملية تحرر ناميبيا .

ان حل مسألة ناميبيا قد أصبح واضحا وجليا . ان مجلس ناميبيا وهو السلطة الحاكمة القانونية للاقليم الى أن يتم استقلاله ، وكذلك الجمعية العامة قد وضعت دوما الخطوات اللازمة من أجل تحرير ناميبيا . وفي قراره ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، فان مجلس الأمن قد اعتمد تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الاقتراح الخاص بتسوية مسألة ناميبيا رقم ان الطريقة التي ينبغي أن ينفذ بها هذا الاقتراح ما زالت موضع نقاش . وفي هذا الصدد ، لقد جرت مشاورات هامة مؤخرا في جنيف بشأن انشاء ورصد منطقة منزوعة السلاح على الحدود بين ناميبيا وانغولا من جهة ، وناميبيا وزامبيا من جهة أخرى ، بغية تسهيل تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا . وفي سياق هذه المشاورات فان سوابو ، وكذلك دول الخط الاول قد اوضحت قبولها لمفهوم منطقة منزوعة السلاح شريطة أن تفعل جنوب افريقيا نفس الشيء . ويمكننا أن نذكر بأنه في عشية افتتاح هذا النقاش ، فان جنوب افريقيا بطريقة تميزت بها قدمت قبولها المشروط لمفهوم منطقة منزوعة السلاح .

لقد أعرب عن الرأي القائل بأنه على مدى العامين الماضيين كانت هناك قوة دفع هائلة فيما يتعلق بتعقيق تسوية لمسألة ناميبيا ، لكن افريقيا والدول المحبة للحرية لن يضلها أن تسمى هذه الدفعة بالتقدم . وتوخيا للصراحة ، فان وفد بلادي ليس واثقا من القيمة الحقيقية للاسهام في تحرير ناميبيا التي لا تتجاوز تشجيع اشتراك جنوب افريقيا . وفي المقام الأول ، بينما القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) يدعو جنوب افريقيا الى التعاون من الآن فصاعدا في تنفيذه فان جنوب افريقيا عن طريق تعنتها هي التي تعدد الخطوة وكثافة تلك الجهود . وبالنسبة الى أصدقاء وحلفاء النظام في بريتوريا فان النشاط الذي يجرى حاليا قد يريح الضمير ، ولكن افريقيا تطلب المزيد والانسانية تطلب المزيد . بينما يعتقد وفد بلادي على وجه التأكيد أن التزامنا بتنفيذ مقترح التسوية ينبغي أن يكون واضحا وكليا ، فلا ينبغي أن يعمينا عن الأعمال والاتجاهات التي تقوم بها جنوب افريقيا التي تناهض روح القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، أو التي تنتهك مباشرة القرارات الأخرى لمجلس الأمن والجمعية العامة بشأن ناميبيا .

وأشير ، على سبيل المثال ، الى محاولات جنوب افريقيا الفعالة لابعاد سوابو عن داخل ناميبيا ، هذه المنظمة التي اعترفت بها الأمم المتحدة الممثل الشرعي الوعيد لشعب ناميبيا . وأشير أيضا الى محاولات جنوب افريقيا لتكوين تحالف من القوى داخل ناميبيا يمارض سوابو . وأشير الى ما يطلق عليه جمعية تأسيسية التي انبثقت الى الوجود نتيجة لانتخابات كانون الأول / ديسمبر الماضي ، وهي انتخابات أعلن عنها مجلس الأمن أنها لاغية وباطلة . ان تلك الجمعية قد منحت سلطات تشريعية ، وان جنوب افريقيا قد حاولت علنا اضافة صبغة شرعية عليهم حتى يمكن أن تنصبها حكومة مؤقتة وأن تنصب زعماءها على اعتبار أنهم زعماء ناميبيا للتشاور عن طريق هذه المنظمة بشأن الموضوعات المتعلقة بمستقبل الاقليم . انني اتساءل لماذا هذه الحكومة المؤقتة ؟ هل نص القرار ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) أو القرار ٤٣١ ( ١٩٧٨ ) أو القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) أو أي قرار آخر لمجلس الأمن أو الجمعية العامة على انشاء حكومة مؤقتة كجزء من تسوية لمسألة ناميبيا ؟ انني أشير الى تلك الاعتقالات المتصاعدة التي تقوم بها جنوب افريقيا تجاه زعماء سوابو وتعذيبهم وارهائهم .

انني أشير الى الأعمال الحربية المتزايدة داخل ناميبيا ، واشترك جنوب افريقيا الفعال

في انشاء وتدريب الجيش الوطني في ناميبيا . هذا بالاضافة الى . ه ألف من قوات جنوب افريقيا  
توجد سلفا في الاقليم ووضعت تحت تصرف الحكومة المؤقتة . لماذا هذا الجيش الوطني الناميبي  
في هذه المرحلة ؟ أليس من شأنه أن يعمل على تعقيد تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ؟ ولنفترض  
أن جنوب افريقيا سوف تسحب قواتها من الاقليم ، فهل يمكن لمجموعة الأمم المتحدة للمعاونة في عملية  
الانتقال أن تتوقع أن تتعامل مع هذا الكيان المنشأ حديثا ؟ ان وفد بلادي بورد أن يطلب رسميا  
من الأمين العام أن يضع هذه الاعتبارات على جدول أعمال مشاوراته المقبلة مع جنوب افريقيا بشأن  
تنفيذ المقترح الخاص بالتسوية ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك في المحفل الملائم .

أشير هنا مرة أخرى ، الى فكرة بوثا الخاصة بانشاء مجموعة من الدول التابعة في الجنوب  
الافريقي تحيط بجنوب افريقيا مما يتيح أمنا للأقلية البيضاء في هذا الاقليم ؛ ان كل انسان يعلم  
أن الفرض من ذلك هو انشاء حزام دفاعي لنظام الفصل العنصري ، ونحن نعلم أيضا أن بوثا ينسوي  
ان يبدأ بناميبيا عند تنفيذ هذه الفكرة .

وأخيرا ، أود أن أشير الى الوجود العسكري لجنوب افريقيا في روديسيا ، والى اهتمام  
بوثا العام بما سوف تكون عليه طبيعة الحكومة المقبلة في ذلك الاقليم .

ولا يمكن أن نرى هذه الاجراءات من جانب جنوب افريقيا بمعزل عن بعضها البعض أو عن  
سلوك جنوب افريقيا في المفاوضات بشأن تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) حيث لديها منهج معين ؛  
ان هناك علاقة بينها وبينبغي أن تكون نبراسا لنا في تناولنا لموضوع المفاوضات بشأن القرار ٤٣٥  
( ١٩٧٨ ) ، وكذلك موقف جنوب افريقيا من تلك المفاوضات . يجب ألا نكون أداة لتقويض مقررات  
الجمعية ، ينبغي علينا ألا نساعد العدو على تحقيق أهدافه نتيجة لعدم يقظتنا . ينبغي ألا نسمح  
لمناورة تكتيكية تقوم بها جنوب افريقيا ان تجعلنا نسرح قواتنا السياسية . وبالأحرى ، ينبغي علينا  
أن نكرس أنفسنا للالتزام حقيقي وتام لتحرير ناميبيا في اطار سلطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالاقليم ،  
والاحكام التي وضعتها هذه الجمعية ومجلس الأمن ، وليس على أساس شروط جنوب افريقيا .

ان هذا النوع من الالتزام هو التزام سوابو وهي الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا  
والتي ظلت في طبيعة النضال من أجل التحرير ، وتحمل بالكامل جميع أنواع الاضطهاد والاستبداد  
التي تمارسها جنوب افريقيا . ان وفد بلادي يؤكد من جديد تأييده المستمر وتضامنه مع سوابو في  
نضالها المسلح ويدعو المجتمع الدولي لكي يزيد من تأييده المعنوي والمادي لسوابو .

ان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، تحت الرئاسة الفعالة والمتفانية للسفير لوزاكا من زامبيا ، قد كرس نفسه بطرق خلاقة وعملية لتنفيذ المهمة المعهود بها اليه من جانب الجمعية العامة . وكعضو في ذلك المجلس فان وفد بلادي يؤيد تأييدا تاما المبادرات التي اتخذها ذلك الجهاز اننا نعتقد أن السلطة الادارية القانونية لناميبيا ، الى أن يتحقق استقلالها ، ينبغي أن تشترك في جميع مراحل عملية المحادثات الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

ان دول المواجهة ، من ناحيتها ، تواصل تقديم تأييدها الكبير والمطلق الأدبي والمادى لتحرير ناميبيا وتقدم تضحيات عظيمة لها . وفي هذا المقام ، نود أن نزجي تحية خاصة الى رئيس أنغولا الراحل أوفستينو نيتو لتفانيه التام بالنسبة الى قضية تحرير ناميبيا .

ان القوى المحبة للسلام والحرية في جميع انحاء العالم تلزم أنفسها بأشكال مختلفة فيما يتعلق بتحرير ناميبيا . وفي هذا السياق ، فان وفد بلادي يود أن يذكر على وجه الخصوص مقررات حكومة ايران وحكومة نيجيريا فيما يتعلق بالتجارة مع جنوب افريقيا .

ونتوقع المزيد من أولئك الذين لهم قوة ونفوذ أكثر من غيرهم . وفي هذا الصدد ، هناك مسؤولية خاصة يضطلع بها الشركاء التجاريون الغربيون مع جنوب افريقيا لاسيما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . ان شعب ناميبيا يتوقع من الغرب - وهو على حق في ذلك - التزاما بتحريره يتمشى تماما مع نفوذ تلك الدول التي تمارسها مع جنوب افريقيا . وأخيرا ، فان جنوب افريقيا لا تزال تواصل تحديها لجميع تلك القيم الاساسية التي هي أساس المفهوم الغربي لحقوق الانسان . ان انتهاك حقوق الانسان في أماكن أخرى قد قوبل بالشجب والادانة ، الا أنه يبدو أن هناك استعدادا من الغرب لكي يتعاضد معه اذا كان الأمر يتعلق بنظام بريتوريا . وأكثر من ذلك ، فان الاستثمارات الغربية تذهب الى اقتصاد النظام الذي يحتل ناميبيا والذي يبطأ بأقدامه حقوق الانسان للشعب في ذلك الاقليم .

ان هذه الجمعية قد أعلنت أن رفض جنوب افريقيا الانعاز لقرارات مجلس الأمن بشأن ناميبيا انما هو تهديد خطير بالنسبة الى السلم والأمن الدوليين ، ويقتضي الأمر بناء على ذلك تطبيق الاجراءات الواردة في الفصل السابع من الميثاق . وأوصت بأن المجلس ينبغي أن يعقد اجتماعا عاجلا لاتخاذ تدابير فعالة بما في ذلك فرض جزاءات .

ان كل انسان يعلم أن التهديد أو استخدام حق النقض من جانب الدول الغربية هو الذي يمنع من اتخاذ اجراء حاسم من قبل الجمعية .

ان تواطؤ الغرب مع نظام بريتوريا في مجال التكنولوجيا النووية قد أعطى جنوب افريقيا قدرة نووية مما يهدد بالخطر السلم والأمن في القارة الافريقية وفي العالم أجمع . وفي هذا الصدد فان وفدى يوود أن يشير الى كلمات بعض الدول الغربية الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن فسي سياق نقاش هذا المجلس عام ١٩٧٦ لمسألة سويتو . لقد قال هذا المندوب الموقر :

" لقد كان هناك ذكر متكرر لبيع المناعلات النووية لجنوب افريقيا . ان الذرة هي موضوع يصبح بسهولة موضوعا عاطفيا . ومن المؤسف أنه يكون موضع لبس . ويدد هشني أن بعض المتحدثين الذين كنت أعتقد أنهم أكثر علما قد سمحوا لأنفسهم أن يندفعوا فسي نقاش ديما جوجي . . . . (S/PV.1930, p.142)

ومضى قائلا انه قد تم ابرام عقد مع شركة الكهرباء في جنوب افريقيا تتضمن أن المــــواو الأساسية :

" . . . . لن تستخدم في أي شيء آخر الا في انتاج الكهرباء " . (Ibid)

اننا نعلم جميعا بقية هذه القصة .

ان وفدى يوود أن يقرر من جديد اقتناعه الذي طالما أعرب عنه وهو أنه اذا ما كانت الاطراف التجارية الغربية مع جنوب افريقيا تلتزم بتحرير ناميبيا بالطريقة التي يتشدقون بها ، فان بوثا لا يمكن أن يستمر في مخططاته في الاقليم ولا بد من أن يزعم لارادة المجتمع الدولي . ان الحجة التي تقول بأن العقوبات ليس لها أثرها لا يمكن أن يسوقها الغرب كمبرر لعدم اتخاذ اجراء فيما يتعلق بجنوب افريقيا . ان الغرب لن يفقد ثقته بفعالية العقوبات كسلاح للتفجير من سلوك الدول . ان وفدى على اقتناع بأن الغرب لم يفقد بعد الثقة في العقوبات أو التهديد بها . كما لا يمكن أن نقول ان فرض العقوبات لم يحظ بتأييد عام من المجتمعات الغربية . ان هذه الحجة ليس لها من سند ، مع الأخذ في الاعتبار عدم معرفة هذه المجتمعات بحقائق الحياة بالنسبة الى السود في جنوب افريقيا وناميبيا . ومن المحزن أن نقول ان المعاملة اللاانسانية والاذلال والتعذيب والاستغلال لأكثر من عشرين مليوناً من السود في جنوب افريقيا لا تعتبر بمثابة خبر . ولهذا فان مجلس ناميبيا قد وجد أنه من الضروري أن يعرض على هذه الجمعية مشروع قرار بشأن نشر المعلومات الخاصة بناميبيا . ان مشروع القرار هذا في ديباجته يؤكد :

” الحاجة الماسة لانارة الرأي العام العالمي بصفة مستمرة بخية المساعدة الفعالة لشعب ناميبيا في تحقيق تقرير المصير والاستقلال في ناميبيا موحدة ولا سيما نشر المعلومات على نطاق واسع فيما يتعلق بنضال التحرير الذي يخوضه شعب ناميبيا ” (A/34/L.50,P.1) ووفقا لروح مشروع القرار ، فاننا نود من الدول الغربية أن تستخدم وسائلها الاعلامية الفعالة والمتطورة ، وأن تقوم بحملة اعلامية فيما يتعلق بجنوب افريقيا وناميبيا ، وان تلقي الاضواء على تلك القوانين وعلى البانتوستانات والاعتقالات والسجون والتعذيب والنواحي المختلفة التي ظل عشرون مليوناً من السود يعانون منها ، وهنا يمكن أن نعترف ما هو الاجراء الذي سوف يتخذونه الرأي العام العالمي .

ان ناميبيا هي محك الاختبار بالنسبة الى التزام الدول بمبدأ تمتع جميع الشعوب ، دون أي تمييز مهما كان ، بحقها في تقرير المصير والاستقلال . وليس هناك متسع هنا لنصف الاجراءات أو الالتزامات .

ان وفدى لا يزال يحدوه الأمل في أنه بتقديم كل التأييد لتحقيق الانتصار النهائي والتحرر التام لناميبيا ، فان جميع أعضاء المجتمع الدولي سوف يبرهنون على أنهم مخلصون للميثاق ولمقرارات المنظمة فيما يتعلق بناميبيا .

السيد كوماتينا (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : يواجه المجتمع الدولي مرة أخرى معضلة تتعلق بما يمكن القيام به لتنفيذ مقرره فيما يتعلق بمنح الاستقلال لناميبيا الذي أعلن شرعياً منذ ثلاثة عشر عاماً بوضع الاقليم تحت انتداب الأمم المتحدة ، وتحت السلطة الادارية لمجلس ناميبيا . ان هذه المعضلة - وهي ليست معضلة على الاطلاق - تتطلب اجابة صحيحة ليس فقط لكي نفي بواجبنا نحو شعب ناميبيا ونحو السلم والأمن الدوليين ، بل للحفاظ أيضا على كرامتنا واحترامنا لانفسنا .

ان حكومة جنوب افريقيا المنصرية تستمر في معارضة كل مقررات وتوصيات الجمعية العامة ومجلس الأمن وأجهزة أخرى داخل وخارج المنظمة الدولية ، وتمنع الأمم المتحدة من القيام بولايتها . وقد حدث أخيراً انها حاولت أن تنفذ ما يسمى بالحلول الداخلية ، وهدفتها الأخير من ذلك هو الحفاظ على العلاقات الاستعمارية وترسيخ التفوق واستغلال الشعب الاصلي .



ان جنوب افريقيا تود أن تحتفظ بمصالحها المادية الكبيرة ، ومصالحها الاقتصادية فسي  
 ناميبيا بالقوة . وطبقا لمعلومات نشرها مجلس ناميبيا فان جنوب افريقيا قد اخترقت كل جوانب  
 اقتصاد ناميبيا ، وتشجع باستمرار اقامة وتطوير شركات خاصة تحت سيطرة جنوب افريقيا في كـ  
 قطاعات الحياة الاقتصادية لناميبيا . ان كثيرا من أهل جنوب افريقيا يملكون الاراضي الزراعية  
 في ناميبيا . كما يسهمون في شركات التمدين بواقع . ٤ في المائة ، ١٠٠ في المائة في صناعة  
 صيد الاسماك ، كما تشارك جنوب افريقيا في رأس مال البناء الصناعي والتجارة والبنوك والموانئ ،  
 والنقل الجوي ، والراديو ، والهريد والمواصلات وما الى ذلك . ان جنوب افريقيا تستخدم ناميبيا  
 أيضا كقاعدة للسواد الخام لاستغلال الماس واليورانيوم والنحاس والزنك والرصاص . وفي انتاج العالم  
 للماس نجد أن ناميبيا تنتج ١٦ في المائة ، وفي انتاج الرصاص والزنك والنحاس ١ في المائة .  
 وطبقا للتقديرات فان احتياطي اليورانيوم والماس في ناميبيا يمثل ٥ في المائة من اجمالي احتياطي  
 العالم ، ويبلغ احتياطي الفضة ٢ في المائة والزنك والبوتاسيوم ١ في المائة من احتياطي العالم .  
 وطبقا لنفس التقارير فان ٢٤ شركة اجنبية كبيرة تشترك في استغلال الموارد المعدنية لناميبيا .  
 ومن هذه الشركات نجد ١٢ منها تابعة لجنوب افريقيا ، ١٥ متركزة في الولايات المتحدة ،  
 ٣ في كندا ، ٢ في بريطانيا المظم ، وواحدة في فرنسا وأخرى في جمهورية المانيا الفيدرالية .

وباستعراض تقارير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، نعتقد أننا قد عثرنا على الاجابة على التساؤل الذى يطرح وهو : ما الذى يمكّن جنوب افريقيا من التصرف بعد وانية دائما وتحدد لقرارات الأمم المتحدة ولادانة الجماعية للرأى العام العالمى ؟ من الواضح أن جنوب افريقيا بسلوكها هذا المسلك تتمتع بدعم وتشجيع الشركات عبر الوطنية التى يعتبر اندفاعها المسعور وراء الفائدة وهو المعيار الوحيد الذى تتصرف به تصرفاتها فى اقليم ناميبيا الذى تسمى الى اعتباره " الارض غير المملوكة لأحد " والأرض التى يمارس فيها الصيد بحرية سعيا وراء تحقيق أرباحها . وللحفاظ على مصالحها الاقتصادية فى هذا الاقليم ولمعارضة النضال المكثف للشعب الناميبى من أجل التحرر والاستقلال تحت قيادة سوابو ، فان السلطات العنصرية قد ركزت فى ناميبيا قدرات عسكرية هائلة تتكون من جميع فروع القوات المسلحة ، بما فى ذلك وحدات مسلحة وقوات جوية . وهكذا فانهم قد حولوا هذا الاقليم الى قاعدة عسكرية لشن هجمات ارهابية أكثر تتابعا وشدّة ، ليس فقط ضد مقاتلي سوابو ، ولكن أيضا ضد الدول المستقلة ذات السيادة المجاورة انغولا وبوتسوانا وزامبيا . ولقد كانت هذه الاخيرة ضحية اعتداء وقع مؤخرا كان محل نظر مجلس الأمن . ان جنوب افريقيا ، على اية حال ، تتجاهل جميع تحذيرات مجلس الأمن ، الذى سوف يواجه بوضوح فى المستقبل القريب بالحاجة الى اتخاذ تدابير أكثر عنفا وفرض عقوبات لوضع حد لهذا النشاط الارهابى .

وبالتوازي مع اعمالها العدوانية ضد الشعوب والبلدان ، فان جنوب افريقيا - مثل جميع المحتلين فى الماضى - تحاول أن تقيم سلطات عميلة فى الاقليم تحت سيطرتها . ولقد شاهدنا مؤخرا محاولة اقحام بعض العملاء على مائدة المفاوضات ، وذلك عندما جعلت حضورها المشاورات غير الرسمية بشأن ناميبيا فى جنيف مشروطا بدعوة ممثلي " الاحزاب الديمقراطية " المزعومة ، التى دمجها المجتمع الدولى بأنها غير مشروعة وعورضت شرعيتها حتى من البلدان التى تحتفظ بعلاقات سياسية ودبلوماسية واقتصادية مع جنوب افريقيا .

ان كل هذا يوضح أن الموقف فى ناميبيا لم يتغير بشكل جوهرى فى الفترة منذ الدورة المستأنفة للجمعية العامة فى ايار/مايو من هذا العام . اننا نشعر بأن هناك سببا قويا يدعونا

الى الاعتقاد بأن الحالة الراهنة للأمور هي أسوأ بكثير في بعض الجوانب فيما يتعلق بسياسة العدوان التي تتبعها السلطات العنصرية لجنوب افريقيا . ان هذا نفسه يؤدي بنا الى نتيجة هي ان المجتمع الدولي في جهوده لعدم افتقاد اية فرصة للتوصل الى تسوية بوسائل سلمية ، ينبغي عليه أن يكثف دعمه السياسي والمعنوي وان يزيد مساعدته المادية الى حركة تحرير ناميبيا في نضالها المسلح من أجل الحرية والاستقلال ، وبهذا فان ظروفًا مواتية يمكن أن تنشأ لدفع عملية التسوية السلمية . ان الغالبية العظمى للمجتمع الدولي قد حذرت واختارت هذا الاتجاه . وعلى اية حال ، ورغم احتلالها غير المشروع لناميبيا ، فان جنوب افريقيا ما زالت تفرض شروطها التي يمكن أساساً أن تملأ - اذ ا كنا غير متيقظين - على الأمم المتحدة وشعب ناميبيا وتحرم هذا الشعب من ثمار كفاحه التحرري مما يجعل اية جهود رامية الى التسوية السلمية لا فائدة منها . ان أفضل دليل على ذلك ، هو اجابة جنوب افريقيا مؤخرًا في كانون الاول / ديسمبر فيما يتعلق بقبول مبدأ المنطقة منزوعة السلاح .

ان الدول غير المنحازة ، قد قامت في جميع اجتماعاتها وفي كل أنشطتها ، بتقديم أكبر قدر من الدعم لكفاح شعب ناميبيا من أجل الاستقلال الوطني والتنمية غير المشروطة . وبهذه الروح ، فانها تطلب دائما انسحاب الادارة الاستعمارية لجنوب افريقيا وقوات الاحتلال من اقليم ناميبيا فوراً ودون قيد أو شرط ، وان تقدم المساعدة السياسية والمادية والعسكرية والمالية التي سوابو ، وذلك حتى تتمكن من تكثيف كفاحها التحرري ، ان دول عدم الانحياز ترفض اية محاولة ترمي الى فرض التسوية الداخلية المزعومة التي تهدف الى تأخير الحصول على استقلال حقيقي أو تقويض الجهود الرامية الى تحقيق حل عادل ودائم للمشكلة الناميبية ، وكذلك الحفاظ على الوحدة الوطنية ووحدة وسلامة اراضي ناميبيا ، بما في ذلك خليج والفيس باعتباره جزءاً لا يتجزأ من ترابها الوطني .

لقد أسهمت دول عدم الانحياز من جانبها في الجهود الرامية الى حل سلمي للمسألة وهو تنفيذ خطة الأمم المتحدة بشأن ناميبيا . وفي الواقع فان الاسهام الكبير لاعتماد هذه الخطة قد بذلته دول المواجهة ومنظمة سوابو التي اثبتت مرة أخرى أنها عامل بناء ومسؤول في الحياة الدولية .

ان يوغوسلافيا غير المنحازة تحتفظ بأوثق العلاقات مع سواها ، ان تقدم لها كل الدعم اللام ، بما في ذلك الدعم العسكري في كفاحها للتحرر الوطني . ان هذا يشكل بالنسبة اليها واجبا معنويا وسياسيا لأنه ينطوي على مبدأ أساسي لسياسة عدم الانحياز ، كما يعد تعبيراً عن طبيعة كياننا الاجتماعي والوطني . ولقد دعمنا أيضا الجهود الرامية الى التوصل الى تسوية سلمية على أساس تحقيق حق تقرير المصير وذلك بشرط — كما ذكر وزير خارجية يوغوسلافيا — هو الا يساء استخدام ذلك بغرض اعاقة كفاح الشعوب من أجل الحرية والحفاظ على الحكم الاستعماري والعنصري عن طريق ما يسمى بالتسويات الداخلية .

وفي نفس الوقت ، فاننا نعتبر أن دورنا لا بد وأن تشجب وان تمنع تكتيكات التسوية واعاقة قرارات أجهزة الامم المتحدة . ان استمرار ممارسة جنوب افريقيا لتحديداتها لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، يجب اعتباره تهديدا للسلم والأمن الدوليين . ان هذا يتطلب اتخاذ العمل المناسب على وجه السرعة وفقا للميثاق بما في ذلك احكام الفصل السابع منه .

وفي الختام ، فان تصفية الاستعمار والعنصرية من الجنوب الافريقي ، هي احدى المهمات التي تضع الامم المتحدة في اختبار مستمر ، لأننا نواجه في هذه الحالة بمفارقة تاريخية في وقتنا هذا عندما يكتسب النضال من أجل التحرر ومن أجل تحقيق نوعية أفضل للحياة الدولية قوة دفع ، ويتحقق بشكل عملي اتفاق دولي في الرأي أوسع مدى . ان تحرير ناميبيا أمر مطلوب على وجه السرعة ، وذلك من وجهة النظر المعنوية وانطلاقا من المسؤولية المباشرة تجاه هذا الاقليم . ولذلك فانه يبدو لنا أن جهودا شاملة يجب ان تبذل من أجل الوفاء بهذه المهمة في أقرب وقت ممكن وبأكمل وجه ممكن .

السيد ماكيكا (ليسوتو) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى ، فان الجمعية العامة

والمجتمع الدولي يجتمعان لكي يبحثا السبل والطرق التي يمكن بها لجنوب افريقيا أن تحرر ناميبيا من قبضتها العنصرية غير المشروعة . ولا حاجة بي لكي أشير ضجر هذه الجمعية بقائمة الاجتماعات التي عقدت في الثلاثين عاما الماضية بشأن ناميبيا . وفي الآونة الأخيرة ، فان هذه الجمعية العامة قد استأنفت دورتها الثالثة والثلاثين لمناقشة موضوع الفصل العنصري والوجود غير الشرعي لجنوب افريقيا في ناميبيا . وفي ذلك الوقت فان المجتمع الدولي كانت لديه آمال عريضة بأن هناك انطلاقة

تلوح في الأفق على ذلك الطريق الطويل والشاق من أجل تسوية سلمية بشأن ناميبيا . ولكن أولئك الذين - نظرا لموقعهم الجغرافي - لم يعيشوا جنبا الى جنب مع الاقلية البيضاء العنصرية يعلمون أن جنوب افريقيا لا تعتزم الانسحاب من ناميبيا . وعلى النقيض من ذلك ، فان جنوب افريقيا قد صممت على اكتساب الوقت وعلى ان تخدم المجتمع الدولي لكي يعتقد انها تقبل اقتراح التسوية الذي تقدم به الأمين العام ، بينما هي تضع العقبة اثر العقبة لتقويض تنفيذ هذه التسوية . وفي الوقت الراهن فان جنوب افريقيا قد استمرت في اتخاذ خطوات محسوبة لدعم وجودها في الاقليم . ان جنوب افريقيا ، قد زادت من قوتها العسكرية في الاقليم واستخدمتها من أجل اتخاذ وتنفيذ اجراءات عدوانها المسلح على انغولا وناميبيا . وفي داخل الاقليم ، هناك اعتقالات جماعية وأعمال وحشية ضد أهالي ناميبيا وزعماء سوابو . ورغم ما قدم من التأكيدات التي تخالف ذلك ، فان جنوب افريقيا قد منحت ما يطلق عليه السلطات التشريعية لما يطلق عليه الجمعية الوطنية التي كانت نتيجة لانتخابات زائفة قامت بها جنوب افريقيا من جانبها وحدها .

ومنذ أسابيع قليلة مضت ، فان الأمين العام قد عقد اجتماعا في جنيف بين الدول الغربية الخمس ودول المواجهة وسوايو وجنوب افريقيا ، لمناقشة اقتراح المغفور له الرئيس أوفستينو نيتو لاقامة منطقة منزوعة السلاح في شمال ناميبيا . اننا جميعا نعلم أن جنوب افريقيا قد قبلت بعد تردد المشاركة في الاجتماع بشرط دعوة الاحزاب الديمقراطية في ناميبيا اليه على قدم المساواة مع الاطراف الآخرين .

ان وفد بلادي قد فشل في تقدير منطق جنوب افريقيا في هذا القبول المشروط . وبداننا فقول اننا في نفس المكان الذي كنا فيه من قبل ، لأن جنوب افريقيا كان عليها أن تعترف وأن تشمر بوزن نضال التحرير للشعب البطل في ناميبيا تحت قيادة سوايو . وقبل هذا النضال ، فان جنوب افريقيا لم تفكر أبدا في أن ناميبيا قد تصبح مستقلة ، بل على النقيض من ذلك فقد عاملت الاقليم باعتبارها جزءا تم ضمه بالفعل اليها . وقد اقتضى الأمر الالتجاء الى النضال المسلح ، والاحتجاج المتواصل والشديد من قبل الأمم المتحدة لكي تتخلى جنوب افريقيا عن خططها الرامية الى ضم الاقليم ، وتقبل احتمال الاستقلال السيادي لناميبيا . وحتى ذلك الوقت ، فقد حاولوا بلقنة الاقليم وتقسيمه الى بانتوستانات متنازعة ، ومن ثم فقد أنشأوا ما يطلق عليه الأحزاب الديمقراطية وهي ما يطلق عليها عصاية تورنهال التي تعمل على الابقاء على وجود جنوب افريقيا في الاقليم بشكل أو بآخر . ان هذه المجموعات هي التي طالما عملت على ادخال التمييز العنصري والفصل العنصري اللذين تمارسهما جنوب افريقيا في الاقليم . وخلال الفترة ذاتها ، استخدمت جنوب افريقيا قوتها العسكرية والاقتصادية لا للقضاء على سمعة سوايو داخل وخارج الاقليم فحسب وانما أيضا لارهاب وابتزاز تلك البلدان التي تساند سوايو ، وذلك بالالتجاء الى الوسائل العسكرية .

ان وفد بلادي لا يزال على اقتناع بأن جنوب افريقيا مع ذلك لا تزال مصممة على السير قدما في تسويتها من جانب واحد بشأن مشكلة ناميبيا . ان جنوب افريقيا تعتقد أنها سوف تقنع المجتمع الدولي بالأمر الواقع ، وسوف يحيط بها حلفاؤها الغربيون .

ان استجابة جنوب افريقيا للاقتراح التوفيفي للرئيس نيتو ، هذا الزعيم الكبير من افريقيا ، قد كانت مشاردهشة . ان تلك الاستجابة قد جاءت في وقت يتفق مع المناقشة العامة بشأن هذه القضية ، من أجل اعاقبة اتخاذ أي اجراء هام يمكن التفكير فيه وكما فعلت في الماضي ، فان جنوب

افريقيا قد جاءت بخدعة جديدة ، وقد نجحت في أن تجعل مناقشتنا في الماضي غير فعالة . ومن الواضح لو فد بلادى انه اذا لم نكن متيقظين ، فان هذا الاجتماع سوف ييؤء بالفشل رقم جميعاً — التصريحات والاهداف السامية التي حاول المجتمع الدولي أن يحققها .

كما أنه مما يثبط العزم أيضا ويثير الألم ، أن يكون هناك جزء من المجتمع الدولي طالما سمح لنفسه بأن يكون أسيرا لجنوب افريقيا . ان هذه الجمعية ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية ، قد أكدوا وأكدوا من جديد مسؤولية الأمم المتحدة ازاء اقليم وشعب ناميبيا . ومن المؤسف أن هذا المحفل العالمي قد كان موضع تحد وسخرية من جانب جنوب افريقيا ، بينما شعب ناميبيا مازال تنكر عليه حقوقه الشرعية في تقرير المصير والاستقلال .

ودون أن نصدر حكما مسبقا على رد الأمين العام على تلك الأعياب الاخيرة لجنوب افريقيا ، أود أن أعلن موقف حكومة ليسوتو في هذا الصدد . اننا نعتقد أن ذلك ضروري لأننا صدمنا عندما علمنا بأن بعض البلدان ترحب باستجابة جنوب افريقيا في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ كعلامة على أن العقل سوف يسود بشأن هذا الموضوع . وفي رأينا أن الشروط المرتبطة بما يطلق عليه قبول هذه المفاهيم تلغي تلك المفاهيم ، بل وتلغي أيضا الرغبة الخاصة بمواصلة المفاوضات . وبينما لا نستطيع أن ندعي أننا نفهم الانكليزية أو الألفاظ العسكرية ، فاننا لا نستطيع أن نفهم كيف يمكن لشخص أن يتحدث عن منطقة منزوعة السلاح ، بينما تحاول الأطراف المتنافسة تأكيد وجودها العسكري . ان هذا الشرط يصبح أكثر سخفا عندما نأخذ في الاعتبار أن وجود جنوب افريقيا غير مشروع في ناميبيا . ثانيا ، اننا نسمع دوما أن جنوب افريقيا تقول انها ملتزمة بأمن شعب ناميبيا ، وتضمن أن رفبات ناميبيا لن يطاح بها عن طريق التخويف وأعمال الارهاب . واننا نتساءل على من تقع هذه المسؤولية ؟ . فمتى أعرب شعب ناميبيا عن رغبته في أن ترعاه وترعى أمنه جنوب افريقيا ؟ . وكما نعلم فان جنوب افريقيا هي التي تطيح برفبات شعب ناميبيا ، بأعمال التخويف والاعتقالات الجماعية والقتل وأعمال الارهاب .

ثالثا ، ان جنوب افريقيا تتحدث عن نزع سلاح سوابو وتصفية قواعدها دون التحدث عن انسحاب قواتها هي أو نزع سلاحها .

ان حكومة ليسوتو قد أيدت جميع الجهود التي تربي الى حل تلك المشاكل الشائكة في جنوب افريقيا عن طريق السبل السلمية . ولكن علينا أن نقول ان جنوب افريقيا قد شرعت في مواجهة ترمسي الى افراق قارتنا في حمام من الدماء . ومما يؤسف له ان هذا الاتجاه الانتحاري يبىدو انه يجــــد تعريزا في بعض الدوائر في هذه الجمعية .

ان جنوب افريقيا قد ذكرت مرارا أن ناميبيا لها أهميتها من الناحية الاستراتيجية لــــس بالنسبة اليها فحسب بل وانما للعالم الغربي بأكمله . اننا نعلم أن ناميبيا فنية وبها الكثير مــــن المعادن ، ولكن لا يمكن ان يعتبر ذلك مبررا لبعض الدول حتى لا تمارس ضغطا على جنوب افريقيا لكي تتخلى عن الاقليم . وعلاوة على ذلك ، فان الأمر الأهم لجنوب افريقيا هو أن ناميبيا هي عازل جيد ضد قوى التغيير التي تعتقد جنوب افريقيا أنها تأتي من الشمال . وكما ذكرت في هــــذه الجمعية من قبل ، فانه بدلا من أن تنسحب جنوب افريقيا من ناميبيا ، فانها تحاول أن تقــــوم بتنفيذ سياستها الخاصة بالبانتوستانات في الجنوب الافريقي .

وهي تحاول على هذا النحو أن تقيم حصنا ضد ما يطلق عليه التدخل الشيوعي من الشمال . اننا نكرر أننا نرفض هذا الحلم ونزدريه كثيرا . ان المجتمع الدولي ينبغي عليه ألا يسمح لهــــذه الخدعة الجديدة والخطيرة أن تؤخر التحرير في القارة .

ان جنوب افريقيا مصممة على ألا تسمح للدول الافريقية بالاستقلال ، وخاصة تلك الدول التي تقع على حدودها .

ان ادعاء جنوب افريقيا بأنها تمتلك خليج والفيش ، هو أمر سخيف ، وان جنوب افريقيا تعرف ذلك جيدا . ان ذلك المطلب ليس له أساس في القانون أو في السياسة أو في الواقع . ان كثيرا من المتحدثين قبلي قد أوضحوا الأسباب لذلك . ودعوني أؤكد أيضا أننا جميعا على علم بأن جنوب افريقيا تريد أن تستخدم خليج والفيش كورقة للتفاوض في حالة ما اذا قامت سوابو بتشكيل حكومة في ناميبيا . وهذا هو الذي يدعو جنوب افريقيا الى أن تحمي وأن تدافع عن العنصرية والفصل العنصري في ناميبيا وداخل بلادها نفسها .

وفي الختام ، أرجو أن أتقدم بتهنئة وفد بلادى للسفير لوساكا من زامبيا ، رئيس مجلس



الأمم المتحدة لناميبيا ، للطريقة السلسة والشاملة التي قدم بها التقرير الوارد في الوثيقة A/34/24 ،  
وأنا نشيد بالمجلس لهذه المهمة الطيبة التي أنجزها ، ونؤكد لجميع أعضائه تأييدنا لهم في مهمتهم  
العسيرة ونأمل ألا يكون ذلك اليوم بعيد ، عند ما يقوم المجلس بتسليم السلطات رسمياً  
لناميبيا المستقلة .

السيد بويبا ( بنى ) ( الكلمة بالفرنسية ) : اذا استطعنا أن نقيس الهوة العميقة التي تفصل أحيانا بين قوة مبادئنا وقراراتنا ، وبين ضعف ووهن الاجراءات التي تكفل تنفيذها ، فان مسألة ناميبيا تظهر لنا ذلك بوضوح تام . وهكذا ، فان وفد بلادى سيحاول جاهدة أن يناشد جميع الضائر ، وبصفة خاصة ضائر الدول الأقوى بيننا ، كي تجعل نظام بريتوريا الفاشي يمتنع عن تحدى المجتمع الدولي ، وان يمتنع عن العمل ضد تيار التاريخ ، وضد البزوغ الحتمي لحركات التحرر الوطني للشعوب .

ان زميلى وصدىقي سفير لوساكا في زامبيا رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، قدم تقريرا حول أنشطة هذا الجهاز الهام لمنظمتنا ، وأعد مسودة أوضحت أن العراقيل الاساسية التي حالت دون تنفيذ مقرراتنا ، والسبب الاساسي وراء الطريق المسدود الذى نجد أنفسنا فيه ، هو نظام بريتوريا ، وهؤلاء الغربيون الذين يشجعون أعماله الاجرامية ويقرون أساليبه في المراوغة . ان وجهة نظر اخوتنا الانلاة المقهورين في سوابو - الذين أنزلهم النظام الاستعماري الفاشي ، قد عبر عنها بطريقة بليغة هنا ، الرفيق بيتر موشينهاوخ أمين الشؤون الخارجية للممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

ولذلك ، فان وفد بلادى يعتقد ان اهتمامنا بالبحث عن وسائل جديدة لممارسة ضغط فعال على جنوب افريقيا - من خلال حكم صادق لضائرتنا - يدفعنا الى أن نشير الى هؤلاء المسؤولين حقيقة عن هذا الموقف المؤسف ، ويساعدنا على الوقوف على الاسباب التاريخية الحقيقية وراء رفض جنوب افريقيا المستمر للانصياع للمطالب الشرعية للمجتمع الدولي .

ونحن ان نشكك في جدوى العمل الدبلوماسي الذى قامت به الدول الخمس ، والسدى أعقب المفاوضات التي جرت مؤخرا في جنيف ، بدا لنا أن هذه الدول الغربية لم تكن عازمة باصرار وجدية على فرض الثقل المطلوب من الضغوط الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية على جنوب افريقيا ، لكي تنتزع من حليفها العنصرية أسباب ابتزازها وتحديدها لمنظمتنا وقراراتها ومقرراتها . هذا التواطؤ الغربي - الذى يجب أن نشجبه صراحة - يمكن أن نفهمه تماما اذا ما حاولنا ألا نبرر تصرفاتهم ولكن أن نعلن بوضوح حقيقة أن هناك صلات متعددة للتعاون الاقتصادي والمالي ، وصلات أخرى للتضامن الايديولوجي والاستراتيجي التي تميز نظام العالم الرأسمالي ، والذى تحتل فيه جنوب

افريقيا مكانا بارزا . لقد اتضح ذلك جليا من جميع المعلومات والوثائق التي عرضت هنا على مدار عدة أعوام من قبل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ان سوابو ، ومنظمات أخرى كثيرة ، بالإضافة الى دوائر تقدمية في البلدان الغربية ، سوف يتفقون معي ان هذه حقيقة واضحة وملموسة .  
 واسمحو لي ألا أكرر هذه المقتطفات البليغة . ان الوثيقة A/34/23/Add.2 قد وزعت علينا ، ومعرض علينا أيضا تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الوارد في الوثيقة A/34/24 ، لبحثه والموافقة عليه . ان هاتين الوثيقتين من وجهة نظرنا هما تعبيران يدعوان الى التأمل وسوف أضيف ببساطة كما أكدت الفقرة ١٩١ من الوثيقة A/34/23/Add.2 ، بأن مستودع اليورانيوم ومناجمه في " روسنغ " توضح السبب في تعاطف الغرب معها ، ورفض بعض الاستراتيجيات الامبريالية تنفيذ العقوبات التي لن تدرك لجنوب افريقيا بدلا عن الاحترام المعقول للمطالب العادلة التي طالما توجهنا بها اليها لسنوات طويلة .

ومنذ بضعة أيام نشرت مقالة في جريدة النيويورك تايمز أوضحت بصورة كبيرة حقيقة المحرور النووي الذي تدور فيه بريتوريا وبعض الدوائر الصناعية والعسكرية في غرب أوروبا واسرائيل . وكما لو كانت تقدم أسطح برهان على هذا التآمر المشين ضد استقلال وحرية بلادنا وشعبونا ، فان الصحيفة الباريسية اليومية ( لبيراسيون ) قد نشرت سلسلة من المقالات في كانون الاول / ديسمبر كانت بمثابة سجل حيوي عن صفقة اليورانيوم الفرنسية الناميبية .

وهكذا فان أماننا صورة مقترضة ولكنها واقعية للعامل الرئيسي والسبب التاريخي الحقيقي للمناورات التي تقوم بها بكل دقة واحكام جنوب افريقيا في محاولة لتخديرتنا وتخريب التسوية السلمية لمسألة ناميبيا .

ان شعبنا بأكمله يحارب من أجل حريته وكرامته . لقد عبأ الخبرة من أبناءه في سوابو ، الذين يتعرضون للقتل والتعذيب والقهر الاستعماري العنصري ، وهو أخطر صور القهر ، لأن مسألة ناميبيا في النهاية هي التي تواجه منظماتنا والمجتمع الدولي بنضال شعبنا بأكمله يكافح من أجل التحرر الوطني . ويتعين علينا أن نعرز ونقوى من تأييدنا لسوابو بكل وسيلة يمكن أن يؤدي اليها تضامننا . ان واجبنا نحو تعزيز تضامننا هو واجب يحتمه علينا التاريخ . ويجب أن نبدي اخلاصنا نحو هذه القرارات التي تعرض علينا ونعتمدها في هذه الجمعية . وعلاوة على ذلك ، ومن أجل ألا تظلم

بياناتنا ونصوصنا مجرد ممارسات دورية ، وحتى لا تظل الى الابد مجرد أماني طيبة ، يجب أن نرقى الى المستوى الذى نستعمل فيه الوسائل الالزامية التي تخولها لنا منظومة الأمم المتحدة .  
ان الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، ومؤتمر القمة العاشر لمنظمة الوحدة الافريقية ، ومؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز ، قد أشاروا بوضوح الى الطريق الواجب اتباعه بالوسائل النشطة الحاسمة التي يجب أن نستخدمها وصولا الى هذا الهدف . وعلى مجلس الأمن أن يتأكد من أن جميع مقرراته قد نفذت بحذافيرها كما أشارت الى ذلك فقرات منطوق قرارى مجلس الأمن  
٥ ٣٨ ( ١٩٧٦ ) ، ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

وكما سمعنا في عبارات جياشة من رفيقنا بيتر موشينهاغ من سوابو :

” لقد آن الاوان كي تواجه الامم المتحدة التحدى المستمر الذى تبديه جنوب افريقيا . ان الامم المتحدة عليها أن تعمل على ارقام هذا النظام على الانسحاب الفير المشروط من ناميبيا ، ان ما ندعو اليه هو تعزيز التدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

” ان طفمة الهوير الفاشية لبريتوريا قد أطلق لها العنان لوقت طويل . ولكن هذا النظام نظام فير مشروع . حيث يقوم باحتلال عسكري يتسم بالعنف والقمع في ناميبيا . ان بريتوريا لا تود ولم تقبل أبدا التسوية القائمة على أساس المفاوضات ، وقد اختارت الحلال العسكرى . ولذلك ، فانها قد صعدت من طاقاتها العسكرية بصورة تتنافى والجهود الرامية الى تطبيق خطة الأمم المتحدة بشأن تصفية الاستعمار في ناميبيا ” . ( A/34/PV.91 )  
(Page 28-30 and 31)

ويدون مساندتنا لهذا الطريق ، فسوف نسمح لجنوب افريقيا بأن تواصل عدوانها العسكرى ضد دول الخط الاول الشقيقة . واذا ما فعلنا ذلك نكون قد سمحنا بفترة أطول من معاناة هذا الشعب بكل ما في ذلك من آلام ومذابح ، وأعمال قهر فاشية عليهم أن يتحملوها كل يوم . ان افضل أساتذة حقوق الانسان لابد وان يتفقوا معنا حتى نضع نهاية لواحدة من أبشع صور الظلم في وقتنا هذا ، والتي يريز تحت نيرها شعب قارتنا ، وحتى نصل في يوم ليس بالبعيد الى الترحيب بممثلي ناميبيا الحرة المستقلة ذات السيادة في هذه الجمعية .

السيد سيمبانامي (بوروندي) (الكلمة بالفرنسية) : في انتهاك صارخ ومتواصل لقرارات الامم المتحدة الخاصة بناميبيا ، يواصل نظام جنوب افريقيا العنصرى احتلاله بطريقة غير مشروعة لاقليم ناميبيا ، ويعرض شعب هذا البلد المسالم لنوع من أقسى انواع القهر في عصرنا هذا . وهكذا في تحد تام لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، تحتفظ جنوب افريقيا بادارتها غير المشروعة في ناميبيا ، وتتبع سياسة اضافة أقصى درجة من العسكرية على هذا البلد ، وتكثف عمليات قمع الشعب الناميبى ، كما تقوم دون ضمير بسلب الموارد الطبيعية لهذا الاقليم الخاضع لسلطة الامم المتحدة مباشرة .

ان قرار جنوب افريقيا ضم خليج والفيش ، لهو جزء من سياستها المتعمدة لرفض الالتزام بقرارات منظمنا المتعلقة بسيادة الاقليم . وفي نفس هذا الاطار ورغم قرارات مجلس الأمن من ٣٨٥ لعام ١٩٧٦ و ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ و ٤٣٩ لعام ١٩٧٨ ، فقد أجرى نظام جنوب افريقيا الانتخابات المزعومة في ناميبيا في الفترة من ٤ الى ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ دون أية مراقبة خارجية . ان هذا التحدى المتواصل للامم المتحدة وللمجتمع الدولي ، كان من شأنه أن حدا بمجلس الأمن الى أن يقر اتخاذ تدابير وفقا للميثاق في حالة عدم تطبيق قراراته من جانب احدى الدول الأعضاء . ولقد كان لذلك ما يبرره تماما ، نظرا لأنه قد تم تحذير جنوب افريقيا بأنها في حالة اذا لم تمتثل لقرارات مجلس الامن ٣٨٥ لعام ١٩٧٦ و ٤١٣ لعام ١٩٧٨ و ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ و ٤٣٩ لعام ١٩٧٨ ، فان المجلس سيجد نفسه ملتزما بأن يجتمع فورا ليقرر العمل الملائم وفقا لميثاق الامم المتحدة ، بما في ذلك الفصل السابع منه .

ومنذ ذلك الحين ، أصبحت المسألة المطروحة علينا هي أن نعرف الاسباب التي جعلت مجلس الامن لا يستجيب لقراراته الخاصة بناميبيا . ان وفد بلادي يعتقد انه من المفيد التأمل في ذلك ، لاننا مقتنعون بأن الطريق المسدود لمسألة ناميبيا يكمن في عدم الامكانية الحالية لمجلس الامن في أن ينسجم مع قراراته ومن ثم عجز بعض الدول عن أن تمتثل لقراراته مثل جنوب افريقيا . ان بعض الدول الاعضاء ، تقف ضد أن يتخذ مجلس الأمن التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق ، حتى اذا لم تكن تطالب باستخدام القوة . ونحن نعتقد ان هذا الموقف هو السبب الرئيسي في شلل عمل مجلس الامن فيما يتعلق بناميبيا ، وفي تدهور الموقف في ذلك البلد ،

بل وفي الاقليم بأكمله . وعلى مدى أكثر من عامين ، فقد عاش المجتمع الدولي على أمل أن تتمكن مجموعة الدول التي لها علاقات من مختلف الانواع مع جنوب افريقيا من أن تمارس ضغطا عليها لكي تحترم قرارات مجلس الامن والجمعية العامة بشأن ناميبيا .

ان هذه الجمعية الموقرة ، تتذكر تماما مبادرة الدول الغربية الخمس باقتراح تسوية تفاوضية لمسألة ناميبيا . وثقة في تلك الدول وتأثيرها الحاسم والفعال على موقف جنوب افريقيا ، فقد أقرت بقية الدول الاخرى الاعضاء في مجلس الامن التسوية المقترحة في قرار المجلس ٤٣١ لعام ١٩٧٨ الذي اعتمد في ٢٧ تموز/يوليه من ذلك العام .

وفي رأى وفد بلادي ان الوقت قد حان لاصدار حكم بشأن نوايا جنوب افريقيا بالنسبة لتطبيق هذا القرار . ان هذا المنهج من شأنه أن يمكننا من أن نتوصل الى اتخاذ تدابير فعالة لاجبار جنوب افريقيا على الانسحاب من ناميبيا ، وبذلك يمكن خلق مناخ وظروف تؤدي الى الاستقلال الحقيقي لهذا البلد .

وفي ضوء الخطاب المؤرخ ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ والموجه الى الأمين العام من وزير خارجية جنوب افريقيا (S/13680) ، يعتبر وفد بلادي ان جنوب افريقيا تواصل عرقلة تنفيذ قرارات مجلس الامن ٤٣١ لعام ١٩٧٨ و ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ ، واللذين اعتمدا في ذلك العام . ان تكتيكات الحكومة غير المشروعة لجنوب افريقيا لن تتغير . فهي تواصل التشكيك في العناصر الاساسية للتسوية المقترحة بينما تطالب بظروف جديدة من شأنها ان تقوض خطة الامم المتحدة لازالة الاستعمار من ناميبيا .

وهكذا ، منذ بدء المفاوضات بشأن اقتراح الدول الغربية الخمس ، كانت مسألة خليج والفيس هي حجر العثرة أمامها . وبروح النضج السياسي قبلت سوابو خطة البلدان الغربية الخمس رغم انها لم تعرب عن رأيها بوضوح بشأن هذه المسألة الهامة : وآخذين في الاعتبار أن نرى أن المفاوضات تسير قدما الى الامام ، فان الوضع القانوني لخليج والفيس لم يحدد في قرار مجلس الامن ٤٣١ لعام ١٩٧٨ . وكما نعرف جميعا ، فقد انعكست التسوية الخاصة بهذه المشكلة في القرار ٤٣٢ لعام ١٩٧٨ الذي رفضته جنوب افريقيا أيضا .

وبالنسبة لنقطة أخرى هامة ، ألا وهي مكان وضع قواعد جنوب افريقيا العسكرية المسلحة ، فقد أظهرت سوابق تفهما وتعاوننا ، ان وافقت الأمين العام للأمم المتحدة فيما ذهب اليه في هذا الشأن .

وبالنسبة لحجم الكتيبة العسكرية لمجموعة الامم المتحدة للمعاونة في الانتقال ، فقد وافقت سوابق على أن يكون قوامها ٥٠٠ رجل ، في حين رأيت جنوب افريقيا ان هذا رقم كبير للغاية ، متناسبة أنها تحتفظ في ناميبيا بجيش احتلال قوامه ٦٠ ألف رجل .

فيما يتعلق بوقف إطلاق النار ، فإن المجتمع الدولي يعلم أن جنوب أفريقيا ترفض توقيع اتفاق وقف إطلاق النار الذي اقترحته المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وهي تحاول ببساطة أن ترضي نفسها بأن تناشد سوابو أن تضع حدا لما تسميه " أعمال العنف " . ان هذا المسلك السلبي لجنوب افريقيا لم يمنع سوابو من التعاون مع الامم المتحدة حول هذه المسألة الهامة لوقف إطلاق النار .

وبالنسبة لمواقع القوات المسلحة لسوابو ، فإن الأمين العام للأمم المتحدة قد أوضح هذه النقطة في تقريره الذي يتعلق بتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) . وطبقا لذلك التقرير ، فإن كل القوات المسلحة لسوابو الموجودة في ناميبيا أثناء وقف إطلاق النار سوف تتركز في مختلف المواقع في ناميبيا التي يمكن تحديدها بمعرفة الممثل الخاص للأمين العام بعد مشاورات . وفيما يتعلق بتنفيذ وقف إطلاق النار من جانب قوات التحرير المتمركزة خارج ناميبيا ، فقد طلب الأمين العام موافقة كل من حكومات انغولا ، وبوتسوانا وزامبيا نظرا لاقامة مكاتب لمجموعة الامم المتحدة للمعاونة في عملية الانتقال في تلك البلدان الثلاثة .

ان جنوب افريقيا بغطرستها شعرت بأن هذه النصوص قد استبعدت من خطة التسوية . ان هذا النظام لم يهاجم فقط الامين العام ولكن أيضا الدول الغربية ، باتهامها بالتخلي عن الضمانات التي أعطيت لجنوب افريقيا حول ترجمة نصوص وقف إطلاق النار .

ومن ثم ، فإن جنوب افريقيا قد عوقت تنفيذ خطة الامم المتحدة ومن خلال ذلك حركات

السلم في الاقليم .

من أجل تسهيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فإن رئيس أنغولا الراحل السيد نيتوا ترح على الأمين العام للأمم المتحدة اقامة منطقة منزوعة السلاح على الحدود الشمالية لناميبيا . ان تقرير الامين العام (S/13634) الصادر في ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ينص في

الفقرة ١٠ أن سوابو قد قبلت مفهوم المنطقة المنزوعة السلاح وان المناقشات الفنية التفصيلية قد اوضحت بالطبع ، أن جنوب افريقيا قبلت أيضا الاقتراح . ومن الملائم أن نلاحظ كذلك أن دول خط المواجهة أيدت هذه المبادرة وهي تتفق من حيث المبدأ مع المضمون العام للوثيقة العاملة المقدمة من الامانة لايقاف الاعتداءات .



ان اجابة حكومة جنوب افريقيا العنصرية على المقترحات التي تقدم بها الأمين العام للأمم المتحدة كانت مخيبة للآمال . وهي واردة في الخطاب المؤرخ ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ الموجه الى الامين العام من جانب وزير خارجية جنوب افريقيا .

ان جنوب افريقيا بفطرسستها وخدماتها المعتاد بين أعلنت أنها مستعدة لقبول فكرة منطوقة منزوعة السلاح على أساس

"الاتفاق الذي أمكن التوصل اليه في المحادثات التالية حول عدد القواعد التابعة لجنوب افريقيا الباقية في المنطقة المنزوعة السلاح "

و "التأكيد على ان الادعاء بوجود قواعد لسوابو داخل جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) . . . لن يجدد " (P.2 و S/13680) .

ومن الواضح أن جنوب افريقيا لا ترغب بأي حال من الاحوال في التوصل الى تسوية ناجحة قائمة على التفاوض مع سوابو .

كما أن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يتخذ بأن جنوب افريقيا تتعاون مع الأمم المتحدة بهدف تمكين شعب ناميبيا من تحديد مستقبله بحرية . وبالنسبة لوفد بوروندي ، فان جنوب افريقيا قد قبلت الاقتراح الخاص بالتسوية الذي تقدمت به الدول الخمس الأوروبية (S/12636) لفرص واحد في نفسها وهو أن ترفض سوابو . ولسوء حظ جنوب افريقيا ، فان سوابو يروح من المسؤولية النبيلة وحب الوطن قد قبلت الاقتراح في ١٢ تموز/ يوليه ١٩٧٨ .

والآن ، نظرا لأن النوايا السيئة لجنوب افريقيا لا يمكن اخفاؤها ، فان الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بمسؤولياتها بصورة تامة .

ان وفد بوروندي يرى أن الوقت قد حان لاتخاذ تدابير فعالة من شأنها ارقام جنوب افريقيا على انها احتلالها غير المشروع لناميبيا والكف عن سياسة العداوة الموجهة ضد شعب ناميبيا والبلدان المجاورة مثل انغولا وزامبيا وبوتسوانا . ان المجتمع الدولي لا يستطيع تحمل المزيد من السياسة الفاشية الاستبدادية التي تخضع شعب ناميبيا ، ذلك الشعب الذي يقوم بقيادة سوابو بشن حرب بطولية من أجل الحرية مثل بقية الشعوب التي تطمح الى السلم والحرية .

نود مرة أخرى أن نشجب هذا النظام القائم على الفصل العنصري ، الذي أدانتة الانسانية نظرا لما يقوم به من أعمال عنف وحشية موجّهة ضد مناضلي ناميبيا الابطال .

نود أيضا أن نشجب كل صور التعاون الاقتصادي والعسكري بين جنوب افريقيا وبعض الدول الغربية وغيرها .

كما يد بين وفد بوروندي بقوة تواطؤ بعض الدول التي تقدم الأسلحة النووية الى جنوب افريقيا . ويحث بشدة على ايقاف هذا التعاون . ولكي تتوقف عملية استغلال وسلب الموارد الاقتصادية لناميبيا ، نطالب جميع الدول وشركاتها بالامتنال للقرار رقم ١ الذي ينص على حماية الموارد الطبيعية لناميبيا والمعتمد في ٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ من جانب مجلس الامم المتحدة لناميبيا .

أود أيضا أن أعلن أن وفد بوروندي يؤيد توصيات مجلس الامم المتحدة لناميبيا للوصول لناميبيا الى استقلال حقيقي .

وبصفة خاصة ، أود أن أعلن عن تأييدي للاقتراح الخاص بعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن لاتخاذ تدابير فعالة من بينها العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق . ان هذه التدابير في رأينا ينبغي أن تتضمن عقوبات اقتصادية دولية من بينها الحظر على التجارة والبيترول والحظر الشامل على السلاح .

اننا نأمل أن كل أعضاء مجلس الأمن سوف يناصرون القضية العادلة لشعب ناميبيا الذي يكافح من أجل كرامته وحرية .

وقبل أن اختتم كلمتي ، أود أن أشيد اشارة حارة بمجلس الامم المتحدة لناميبيا تحسنت القيادة الحيوية للسيد لوساكا الممثل الدائم لزامبيا لل دور الجوهري الذي لعبه كسلفة قائمة بادرة ناميبيا حتى استقلالها .

وفي هذه اللحظة الحاسمة لمستقبل ناميبيا ، من الجوهري لهذا الجهاز أن يحصل على أقصى درجة ممكنة من الدعم من جانب المجتمع الدولي .

وأخيرا ، بالاصالة عن حكومتي ، أود أن أحيي النضال البطولي لشعب ناميبيا الذي تمكن بفضل القيادة المستتيرة الواعية لسوابو ممثله الشرعي الوحيد ، من تحقيق نجاح هام على المستويات العسكرية والديبلوماسية .

كما تشيد حكومتي اشارة خاصة بدول المواجهة لتضامنهما المستمر مع الشعب الباسل الذي تؤكد حكومتي مرة أخرى تضامنهما معه .

السيدة أوسود (البيريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان هذا النقاش الدائر بشأن مسألة ناميبيا قد حفه الشك السياسي المتزايد ويجرى في وقت نجد فيه المناخ الدولي مفعما بالقلق ان الشك الذي قد يشعر به هذا المحفل الموقر والذي ينبغي أن يشعر به نظرا لمسار الاحداث - بالنسبة لتقرير مصير واستقلال ناميبيا في المستقبل القريب - ينبغي ألا يفضي به الى هذا الشعور بالشك خلال هذه الدورة للجمعية العامة فيما يتعلق بتصميمه على اتخاذ اجراء عاجل وايجابسي ومتضافر ضد جنوب افريقيا .

ان وفد بلادي كان لديه أمل زائف في أنه باعتماد قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، والذي اعتمد به المجلس تقرير الأمين العام ، فان حماة جنوب افريقيا سوف يجعلونها تكف عن تعنتها بحيث يصبح في الامكان تنفيذ الاقتراح الخاص بايجاد تسوية لمشكلة ناميبيا . ولكننا لا يمكننا أن نتجنب تلك الفكرة العرضية بأنه طالما أن جنوب افريقيا قد شرعت في اجراء انتخابات لا تخضع للمراقبة في ناميبيا من ٤ - ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ من أجل اقامة جمعية تأسيسية ، رغم قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) فقد تكون هناك مؤامرة قد تكشفها الحقائق بعد أعوام . وكما نذكر فإن هذا الاجراء كان تحديا لقرار الجمعية العامة ٢٧٢٢ (١٩٧٨) بتاريخ ٣ أيار / مايو ١٩٧٨ وقرار مجلس الأمن ٤٣٩ (١٩٧٨) بتاريخ ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ وبمقتضى هذين القرارين فان الجمعية العامة ومجلس الأمن أطلنا أن مثل هذه الانتخابات ونتائجها تعتبر لاغية وباطلة .

ومن أقل المظاهر تشجيعا في هذه الانتخابات هو اعلان الحاكم العام في ٤ أيار / مايو ١٩٧٩ الذي أقام بموجبه نظام الاقلية العنصرية لجنوب افريقيا السلطة التشريعية لناميبيا والتي أطلق عليها الجمعية الوطنية . ان وفد بلادي يفهم أن هذه الجمعية قد عقدت اجتماعا في ٢١ أيار / مايو ١٩٧٩ قبل بدء الدورة المستأنفة للجمعية العامة بشأن ناميبيا بيومين فقط وأقامت مجلسا استشاريا يتألف من ١٢ عضوا ويعرف بمجلس الوزراء .

وفي ضوء هذه الظروف هل يمكن لأي وفد يتسم بالحكمة أن يداعبه الوهم بأن جنوب افريقيا على استعداد لعقد مشاورات جديدة دون أن تكون وفقا لشروطها ؟ ان النتيجة ، سواء رضينا أم لا هي أن جنوب افريقيا لن ترضخ لاية قرارات لا تتماشى مع سياساتها غير الانسانية اذ لم نستخدم الضغط والقوة .

ان حكومتى ووفدى يؤيدان ، بكل حرارة ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية —  
 ” سوابو ” قلبا وقالبا . ان هذه المنظمة قد اعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية باعتبارها الممثل  
 الوحيد والشري لشعب ناميبيا . ان وفد بلادى يستطيع أن يقول بكل صراحة أن هذه المنظمة كانت  
 القوة الهامة للأحداث داخل ناميبيا وخارجها نيابة عن اقليمها وشعبها الذى يناضل لتحقيق الحرية  
 والعدالة وتقرير المصير والاستقلال . وان الدول الأعضاء تتمسك بهذه المبادئ التى وردت فى  
 ميثاق الامم المتحدة .

ومع ذلك ولأن ” سوابو ” وشعب ناميبيا قد أوضحا بأن لهما حقوقا ثابتة ، شأنهما فى ذلك  
 شأن جنوب افريقيا وجميع الدول الأعضاء ، فان أعضاء ” سوابو ” والناميبيين قد تعرضوا للاعتقالات  
 التعسفية وأعمال الخطف والتعذيب التى يقوم بها العنصريون . ووفقا لتقرير أخير صدر عن مجلس  
 الامم المتحدة لناميبيا فان عدد الناميبيين الذين اعتقلوا فى أيار/ مايو وحزيران/ يونيه وتموز/ يولييه  
 ١٩٧٩ قد تجاوز ١٥٠٠٠ . كما ارتكبت أعمال وحشية لا مثيل لها . ان هذا العدد يتجاوز بكثير  
 سكان بعض الاقاليم الصغيرة التى تسعى الامم المتحدة الى تقرير المصير فيها وتحقيق استقلالها .  
 ولكي تجد مكانا لهؤلاء المعتقلين فان جنوب افريقيا قد شيدت مراكز اعتقال ومعسكرات اعتقال فى  
 جميع ربوع الاقليم من ويند هوك الى خليج والفيس .

الى أى شيء يمكن أن نعزى هذه الأعمال الغاشمة ؟ ان هذا السؤال ليس له أهمية لأن  
 ما يهمنا فى هذا النقاش هو الحقائق الماثلة وليس الاسباب التى أدت اليها . ولكن اذا كنا نسمى  
 الى اجابة يمكن أن نجد ها فى ذلك الهبوط المذهل لثقة جنوب افريقيا فى نفسها فيما يتعلق  
 بقبضتها على شعب ناميبيا .

ان وفد بلادى يرى أن هذه حقبة ينبغي ان نسمى فيها جاهدتين للاتفاق . ولذلك فاننا  
 قد أيدنا مبادرة الأمين العام من أجل اجراء مشاورات فى وقت واحد فى جنيف بشأن مفهوم  
 المنطقة المنزوعة السلاح . ان هذه المحادثات ، كما نلاحظ ، قد عقدت لكى تبحث ما اذا كان  
 هناك قبول لهذا المفهوم من جانب الاطراف المعنية وبعض الآثار المترتبة على الخطة والخاصة  
 بتوزيع المسؤوليات .

واننى على ثقة بأن رئيس هذه الجمعية — حيث أن دولته تنزانيا كانت حاضرة فى مشاورات

جنيف التي عقدت عقب جولاتي المحادثات عن قرب التي عقدت في نيويورك - يوافق على الملاحظة العامة أنه بينما كانت جنوب افريقيا وسوابو متيقظتين فان سوابو هي التي أبدت روحا من التفاهم وفي الوقت ذاته ، كانت حريصة على عدم اتخاذ قرارات تطيح بآمالها في ناميبيا الحرة المستقلة ، تحت رعاية أولئك الذين اختارهم الشعب بنفسه .

وعلى العكس من ذلك فان جنوب افريقيا هي التي ألحت ، مرة أخرى ، على السؤال عما اذا كان تفسير وفد بلادى لكتاب جنوب افريقيا الخبيث رقم (S/13680) بتاريخ ٥ كانون الاول / ديسمبر الموجه الى الأمين العام بشأن المنطقة منزوعة السلاح تفسيراً صحيحاً ، فيما يتعلق بسياساتهم المتشددة التي يمكن أن تجعل أى مكاسب حققناها في جنيف ، وخطة الامم المتحدة بشأن استقلال ناميبيا .

ولا يكفي أن نقتصر على مجرد اذاعة جنوب افريقيا . ان عملا حاسما يرمي الى تنفيذ حقيقي يجب القيام به في هذه الدورة للجمعية العامة .

ومن دواعي القلق الشديد الذى يساور وفد بلادى ان جنوب افريقيا لا تعتزم هدم شعب ناميبيا وحده بل أيضا انغولا وزامبيا ودول مجاورة أخرى . ان نظام بريتوريا يواصل بطريقة صارخة عمليات التخريب والعدوان على الحياة والممتلكات . ولا تستطيع هذه الدول أن تتحمل كل هذه المعاناة أكثر من ذلك . وبالرغم من أنها عبرت مرارا وتكرارا عن تقديرها للمساهمات السخية والعاجلة التي قدمتها لها الدول الأعضاء في وقت الحاجة ، فاننا ندعو الى مواصلة تقديم مثل هذه المساهمات اليها حتى لا تشعر بالاستياء لكونها رهنة رحمة الدول الاخرى التي تقوم بمثل هذه المساهمات . وقد ورد تقرير من مصدر موثوق به أنه في أيار/مايو ١٩٧٩ عززت جنوب افريقيا وحشدات جيشها في شمال ناميبيا بحوالي ثمانية آلاف الى عشرة آلاف من جنود الاحتياط وبالمزيد من المعدات الحربية ، كما ذكرت الصحف في الولايات المتحدة أنه يحتمل أن تكون جنوب افريقيا بعد ذلك قد فجرت سلاحا نوويا . ونحن في افريقيا قلقون ازاء مثل هذه التقارير سواء أكانت مبنية على افتراضات أم وقائع . ان مثل هذه الافعال الصادرة عن جنوب افريقيا انما تشير الى أنها لا تقبل مفهوم المنطقة المنزوعة السلاح وأنها في الحقيقة تستعد للحرب ليس فقط مع افريقيا بل مع الامم المتحدة باعتبارها تمثل ناميبيا ، حيث أن مجلس الامم المتحدة لناميبيا هو جهة الادارة الشرعية للاقليم حتى يتحقق استقلاله .

ان ما يجعل المرء متشائما ازاء الوضع في ناميبيا هو الانطباع بأن الأمم المتحدة تستخدم بطريقة تجعلها تهدد وكما لو كانت شريكا في الجريمة . وهذا أمر مؤسف . ولا بد ان من اتخاذه عمل حازم على أساس الاعلان الصادر من مجلس الامن والجمعية العامة معا ، بأن الموقف في ناميبيا يشكل تهديدا للنسلم والأمن الدوليين .

وفي هذا الصدد فانا نأمل أن يجتمع مجلس الامن بصفة عاجلة ، كما دعا الى ذلك قرار الجمعية العامة ٣٣/٢٠٦ بتاريخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٩ ، لاتخاذ تدابير تنفيذية ضد جنوب افريقيا طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ويجب أن نأخذ في الحسبان أن منظمة الوحدة الافريقية ، والتي يكمل عملها عمل الامم المتحدة ، قد اعتمدت قرارات مشابهة تدعو الى فرض عقوبات بمقتضى الباب السابع من الميثاق ، وكذلك فعلت حركة عدم الانحياز .

وختاما ، نود أن نهنيء السيد بول لوساكا رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لذلك الأسلوب الممتاز والفعال الذي اتبعه في الاضطلاع بمهامه . لقد تبوأ السفير لوساكا منصبه في ظروف عصيبة ، ومنذ انتخابه فقد واصل ، بمساعدة أعضاء المجلس وأعضاء السكرتارية ، دعم مصالح شعب ناميبيا وأنشطة المجلس . ان وفد بلادى ييوصي بأن تقرير المجلس وقراراته ، وكذا كل من الكتاب الأول والثاني والثالث والرابع ، والملحق رقم ٢٤ ( A/34/24 ) ، يتم اقرارها بالاجماع . وكذلك نود أن نتقدم بالتهنئة الى السيد مارتى أهتسارى المفوض الخاص لناميبيا الذى ، عن طريق تفانيه وصبره ونزاهته ، قد استحوذ على اعجابنا . فنشد بأيدينا جميعا على يد الأمين العام حتى يمكن لمهامه ، فيما يتعلق بناميبيا ، أن تتم كما حددتها الأمم المتحدة ، لأنه اذا أخفق فيها نكون نحن أيضا قد أخفقنا .

السيد روليس بيكر (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : انه من المشجع على وجه الخصوص أن نستأنف مناقشتنا بشأن ناميبيا بقيادة رئيسنا المستنيرة ، نظرا للمركز الخاص الذى تحتله بلاده في طليعة حركة مناهضة الاستعمار ، ونظرا لتفانيه المستمر كرئيس للجنة ال ٢٤ فسي سبيل قضية استقلال وتحرر الشعوب . ومن ناحية أخرى ، فانه من المؤسف أنه مرة أخرى وبعد ١٣ عاما طويلة ، نجد أن الجمعية العامة لا بد أيضا أن تتناول مسألة ناميبيا . وليس من الغريب أنه في القائمة الطويلة للبيانات التي سبقتنا ، أن نجد فيها مناشدات لايجاد حل عادل وسلمي للمشكلة التي تردت في هذه القاعة ، بنفمة استعجال وعدم صبر له ما يبرره .

ان دعم شعب ناميبيا وحقه في الاستقلال وسلامة أراضيه ، قد كان عنصرا مستمرا في السياسة الخارجية لاسبانيا . ان شعب ناميبيا لا بد وأن يمارس حقه في تقرير المصير دون أى تأخير ، وذلك عن طريق اجراء انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة ، ووفقا للخطة المحددة بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . وقد ذكر وزير خارجية بلادى أمام الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/ سبتمبر من هذا العام ما يلي :

” ان اسبانيا تعتبر أن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة عن طريق نوع من الادارة الدولية ، أمر ضرورى لايجاد حل لمشكلة ناميبيا . وانطلاقا من جميع هذه الاعتبارات ، فان حكومة بلادى قد صوتت لصالح القرار ٣٣ / ٢٠٦ الذى أقر في ٣١ أيار/مايو الماضى

اعتقادنا بأنه من الضروري وضع حد للاحتلال غير المشروع من قبل جنوب افريقيا لهذا الاقليم ، ولأننا نؤيد حق شعب ناميبيا في تقرير المصير وفي الحرية والاستقلال في دولة متحدة ” . (A/34/PV.5,p.53)

وخلال العامين الماضيين ، فقد شهدت الأمم المتحدة جهودا عظيمة من جانب أعضائها لتحقيق تسوية قائمة على المفاوضات لمسألة ناميبيا . لقد قام مجلس الأمن بوضع الخطوط الأساسية لتلك المحاولات من خلال قراراته ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣١ (١٩٧٨) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) . ولقد تميزت المفاوضات بين الأطراف بالصعوبة والتعقيد ، وأبدت سوابو مسؤوليها سياسية في قبول الاقتراحات التي تقدمت بها الدول الخمس الأوروبية وفي قبول خطة الأمين العام من أجل استقلال ناميبيا . وخلال العام الماضي ، تزايدت المحاولات للتغلب على العوائق التي عاقت حتى الآن تنفيذ هذه الخطة .

ان المناقشة الحالية تتم في وقت هام وحرج لتاريخ القارة الافريقية ، وخاصة الجزء الجنوبي منها . ان قوة الدفع لقوات التحرر ، هي اتجاه تاريخي لا يمكن عكسه وتحقيق أهدافه يوما بعد يوم . وانا ما أمكن التوصل الى اتفاق بالنسبة لمفاوضات لانكستر هاوس بشأن مستقبل روديسيا الجنوبية ، فان هذا سيفتح طريقا هاما لتحقيق السلم في هذه المنطقة كلها من افريقيا . وفي هذه المرحلة ، فان الجبهة الوطنية قد أبدت روحا توفيقية مرنة في المفاوضات مع السلطة الادارية ونظام سالزبوري بهدف خلق زمبابوي مستقلة .

والواقع أنه لن تتحقق فائدة تذكر اذا ما كانت حركات التحرر مفتوحة للحوار ، بينما لا تتخذ الحكومات المسيطرة على هذه الأقاليم الخطوات اللازمة لتحقيق حل عادل ودائم . ان وزير خارجية اسبانيا قد قال في تشرين الأول / اكتوبر من العام الماضي أمام جمعيتنا للاعراب عن أسفه ما يلي :

” اننا نأسف للتزمّت الذي يسود مواقف حكومة جنوب افريقيا والذي قد يؤدي الى

تدهور الوضع والى نتائج لا يمكن التنبؤ بمدى سلبيتها ” . (A/33/PV.16,p.11)

وأعتقد أننا جميعا نشترك في القلق ازاء محاولات جنوب افريقيا لتحقيق ” تسوية داخلية ” منتهكة بذلك مبادئ الميثاق ، كما تبين من اجراء الانتخابات من طرف واحد في كانون الأول / ديسمبر الماضي ضد الرأي القاطع لمجلس الأمن . ان هذه المناورات الملتوية قد تبعها تصعيد للوجود العسكري



لجنوب افريقيا في ناميبيا ، واحتجازات تمسفية لعدد كبير من قادة سوابو ، وتكرار أعمال الارهاب والعنف ليس فقط داخل حدود الاقليم الذي تحتله بصورة غير مشروعة ، بل وأيضا ضد البلدان المجاورة . ولقد أدان مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل هذه الأعمال العدوانية ، خشية أن يؤدي هذا الاتجاه الذي يتسم بالتحدي من قبل الأقلية الى تفاقم موقف هو بالفعل موقف مأساوي .

ان اسبانيا تؤيد بقوة جهود الأمين العام والدول الخمس الغربية وبلدان المواجهة في تنفيذ خطة للمفاوضة ، وهي خطة تظل أكثر الخطط تماسكا من أجل انتهاء الاحتلال غير المشروع من جانب جنوب افريقيا لناميبيا ، وذلك تحقق السلام في ناميبيا . وفي هذا السياق ، فان مفهوم منطوقه منزوعة السلاح بين حدود أنغولا وناميبيا كما اقترح الرئيس الراحل أوجستينو نيتو ، كان اسهاما قيما لجلب السلم الى المنطقة . ان المشاورات التي تمت في جنيف في الشهر الماضي ، بين مختلف الممثلين الذين قاموا بمفاوضات توفيقية في نيويورك في اذار/مارس الماضي وكانت تضم الدول الغربية الخمس ودول المواجهة وجنوب افريقيا وسوابو ، انما تمثل خطوة ايجابية على الطريق الطويل نحو الاتفاق . اننا ندرك الصعوبات الفنية لتنفيذ الخطة خلال فترة الانتقال . ولكي يكون عمل مجموعة الأمم المتحدة ، للمساعدة في فترة الانتقال ، فعالا لا بد من ايجاد تفسير نهائي لمهامها وجوانب عملها . ان قبول جنوب افريقيا ، من حيث المبدأ ، اقامة منطقة منزوعة السلاح هو عنصر بناء ، ويجب أن تتجنب جنوب افريقيا الدخول في طريق مسدود جديد اذا ما وضعت شروطا صعبة لن يراها المجتمع الدولي في المنعطف الحالي ، الا كمحاولات للاعاقه .

ان أى تأخير في هذه المرحلة في فعالية التنفيذ السريع لخطة الأمم المتحدة في ناميبيا ، لن يشكل فقط اهانة لشعب ظل ينتظر تحقيق حقه الأساسي لسنوات عديدة بينما ظل معرضا للمعاناة والاستفزاز المستمر والعنف ، بل يعتبر أيضا اهانة للمجتمع الدولي بأسره .

لقد قامت اسبانيا بشكل مستمر بدعم الحل السلمي ونحن الآن نرى بصيصا من الأمل لحل سلمي ولكننا في الوقت ذاته ، نعتقد بأنه من الخطورة أن نتلاعب بصبر العالم ، وأن تكون هناك محاولة لخنق تطلعات الشعب وآماله في تحقيق استقلاله . لقد أعلنت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين سنة ١٩٧٩ كسنة دولية للتضامن مع شعب ناميبيا . وانا كما نريد لهذا الاعلان أن يكون ذا مضمون حقيقي ، فانه من اللازم أن نقوم بالتدابير اللازمة التي من شأنها تحقيق حكومة الأغلبية لهذا الشعب .

وفي هذا الصدد ، فلقد نهض مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بصورة لا تعرف الكلل بتعبئة الرأي العالم العالمي لدعم شعب ناميبيا ، وأعد نظاما لمساعدة ناميبيا بالتعاون مع منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا (سوابو) واسمحوا لي أن أشرك في التهاني الموجهة الى السيد لوساكا من زامبيا ، رئيس مجلس ناميبيا نظرا لاسلوب الفعال الذي قاد به عمل المجلس ، ولتعاونه مع وكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ولقوة الدفع التي أعطتها لبرنامج بناء دولة ناميبيا ، ولبرنامج التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي . لقد تمكن المجلس من تعبئة الرأي العام العالمي ، من خلال بعثات مختلفة الى جميع أنحاء العالم ، ومن خلال الاشتراك الفعال في مؤتمرات دولية مختلفة .

ان لدينا جميع الوسائل التي تمكننا من بناء ناميبيا حرة ومستقلة ، كما أن لدينا الخطوط العامة لاتفاق قبلته بصفة عامة الأطراف المعنية . ويجب علينا ألا نسمح لمناورات التعويق والنوايا غير الصادقة والشك بأن تحبط الآمال الحقيقية للشعب في وحدته الوطنية واستقلاله . ومن هذا المنبر ، فاننا نعلن اعتقاد اسبانيا الراسخ بأن نضال أبطال ناميبيا لا بد وأن يسفر عن تقرير المصير والاستقلال لناميبيا متحدة وفقا لأفكار العدالة والحرية ، ووفقا للقرارات المعتمدة من الجمعية العامة ، ومحافل أخرى بشأن ناميبيا .

السيد بندانا ( نيكاراغوا ) ( الكلمة بالاسبانية ) : منذ شهر قليلة مضت ، فان ممثلي

الدول التي تؤيد شعب نيكاراغوا قد استخدموا هذا المحفل للتعبير عن تضامنهم مع النضال السانديني ضد الدكتاتورية الاجرامية لأسرة سوموزا ، واليوم ، فان شعب نيكاراغوا المنتصر يود عن طريق حكومته

الثورية أن يرد هذا التضامن بضم صوته الى اولئك الذين ينادون بحق تقرير المصير للشعب . وباعتبارنا حركة ثورية جاءت الى السلطة ، ينبغي أن نصر على عالمية الحق الذي من أجله أراق شعب نيكارافوا دماءه ؛ الحق في الاستقلال واقامة حكومة شرعية تمثيلية .

واليوم ، فاننا نؤيد حق شعب ناميبيا المناضل وباعتبارنا ساندبين وعضوا في حركة عدم الانحياز ، فاننا نضطلع بواجبنا الادبي والسياسي دعما لنضال شعب ناميبيا البطولي والمبتهت . منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) التي تخوض النضال .

ولا حاجة بي الى الاستفاضة في تلك السياسة الاجرامية للفصل العنصري التي يقترفها الاستعماريون في جنوب افريقيا . ان هدف هذه السياسة العنصرية هو أن تقيم حجر عثرة في طريق استقلال ناميبيا وروديسيا وجنوب افريقيا تحت القيادة المخزية والقاسية لبريتوريا . وفي ناميبيا كما في روديسيا ، فانها تحاول أن تفرض الاستغلال عن طريق القمع وتعزيز ما يسمى بالتسوية الداخلية . ولكن العدالة وتقارير اللجنة الخاصة ، ومجلس الامم المتحدة لناميبيا توضح أن الوسيلة الوحيدة هي التي تقوم على أساس وضع حد للاحتلال فير الشرعي لناميبيا ، ووحدة أراضيها والمشاركة الفعالة لسوابو .

ومثل الوحوش الضارية ، فان قادة جنوب افريقيا قد حولوا ناميبيا الى قلعة لشن الهجوم على الدول المجاورة . ونحن نود أن نعبر عن تأييدنا لدول المواجهة لالتزامها بمسألة تحرير ناميبيا على الرغم من التوضيحات الكبيرة التي ينطوى عليها مثل هذا التضامن .

ان النضال من اجل التحرر في جنوب افريقيا قد دخل مرحلته الحاسمة . وتؤيد نيكارافوا توصيات اللجنة الخاصة وكذلك مؤتمر القمة السادس الذي عقد في دا فانا الى الحد الذي ينبغي معه على جميع البلدان ان تقدم أكبر تأييد ومساعدة لنضال الشعب الناميبي من خلال سوابو . وتؤيد نيكارافوا القرار الوارد في الوثيقة A/34/404 وهي تهيب بالدول الغربية الاعضاء تسهيل اتخاذ تدابير فعالة من خلال مجلس الامن ضد جنوب افريقيا ، وتنفيذ مانص عليه ، بوجه خاص ، الفصل السابع من الميثاق . وطالما كانت هناك روابط اقتصادية وعسكرية من بلدان معينة بالنظام العنصري ، فان جنوب افريقيا سوف تظل تفلت من العقاب ، وسوف تلجأ الى القوة وعدم الشرعية من أجل دعم احتلالها في تحد صارخ لسلطة الامم المتحدة .

وأخيرا ، ومع أعضاء حركة عدم الانحياز فان نيكاراغوا تقدم تأييد هذا التام لحقوق شعب ناميبيا غير القابلة للتصرف في الاستقلال وسلامة الاراضي ، وكذلك تأييدنا التام لنضال سوابو ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، والذي سوف يستخدم جميع الوسائل الممكنة لتصفية قبضة جنوب افريقيا في احتلالها لاقليم ناميبيا .

السيد ايسكوبا فويريرو (الجمهورية الدومينيكية) ( الكلمة بالاسبانية ) : مرة أخرى ، في هذا المحفل الموقر . نقوم ببحث احدى المشاكل الخطيرة التي تثير قلق شعوب العالم ، والتي تضع فعالية هذه المنظمة موضع التساؤل .

اننا لا يمكن ان نتفهم كيف يتسنى انه طوال ثلاثة عشر عاما بعد ان اعلنت الجمعية العامة انتهاء انتداب جنوب افريقيا ، وأمرتها بأن تسلم الاقليم الى مجلس الامم المتحدة لناميبيا لا تزال هذه الدولة في تمرد تام تسيطر على شعب ناميبيا وتسيء استغلال ثرواته . وعلى أية حال ، فان جنوب افريقيا ليست مقتنعة بالاحتلال غير الشرعي فحسب ، بل انها تستمر في سلب ونهب ثروات هذا الشعب . ولقد مدت سياسة الفصل العنصري ، في تحد صارخ ، وسلب الحقوق الأولية للشعب في هذه المنطقة ، وهو المالك الشرعي الوحيد لها . ومرارا كثيرة ، فان هذه الجمعية ومجلس الامن ذاته قد صدقا على مسؤولية هذه المنظمة من أجل وصول شعب ناميبيا الى حق تقرير المصير . وفي أكثر من مناسبة ، نددنا بجنوب افريقيا لا ستيلائها على اقليم ناميبيا .

ان الوضع الذى اعتمده هذه الجمعية قد أقتنع جنوب افريقيا بضرورة تحرير شعب ناميبيا ، ومع أخذ هذا في الاعتبار ، فانها تحاول ضم جزء من هذا الاقليم ، وهو خليج والفييس ، بكل وتحاول تجزئة الاقليم وتمنح ما يسمى بالاستقلال عن طريق انتخابات زائفة في بعض البانتوستانات التي على اساسها تم تقسيم الدولة .

ومن حسن الحظ ان هذه المحاولات من جانب جنوب افريقيا لضم خليج والفييس ، وكذلك الانتخابات الزائفة التي اجرتها في البنتوستانات ، كانت موضع رفض من جانب هذه المنظمة . ولكن لا يزال علينا ان نجد حلا حاسما لهذه المشكلة .

وفي مناسبات عديدة ، طلبت هذه المنظمة من مجلس الأمن ان يتخذ تدابير من شأنها ان ترفع جنوب افريقيا على الامتثال للقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الامن ، ولكن حتى الآن لم نشهد اى قرار حاسم في هذا الصدد .

ان وفد بلادي الذى أيد شعب ناميبيا في نضاله ، سوف يؤيد مشروع القرار الذى سيطلب على التصويت في هذه الجلسة العامة . ونود ان نؤكد رأينا في ان مجلس الامن ينبغي ان يعتمد التدابير الملائمة لحل المشكلة مرة واحدة وإلى الأبد . ويمكن اذا اقتضى الأمر ان يلجأ الى ما ورد في الفصل السابع من الميثاق .

وأخيرا اسمحوا لي ان اهنئ الأمين العام للأمم المتحدة وكذلك مجلس الأمم المتحدة لناميبيا واللجنة الخاصة على موقفها فيما يتعلق بتنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة للتقارير التي قدمتها لنا بشأن هذا الموضوع .

السيد المستيري ( تونس ) ( الكلمة بالفرنسية ) : ان مصير ناميبيا اصبح مرهونا بهذا المزيج من الاستعمار والتمييز العنصرى . ان هاتين الظاهرتين معروفتان للجميع ان انهما قد أثرتا على تاريخ المجتمعات الأفريقية كلها . ولكن لم تعان دولة في افريقيا ولا في العالم بأسره مثل هذا القدر من الاحباط من النظام الاستعماري نتيجة لحرمانها من حقوقها الطبيعية فسي السيادة وكذلك لحرمان ابنائها من الكرامة الانسانية .

وفي الاصل ، فان هذه السيادة التي استقتها جنوب افريقيا من القوى الاستعمارية الاولى

لفرض المشروعية على سلطتها فوق ناميبيا ، هي من بقايا تاريخ الاستعمار البشع . ولقد اذ ان العالم هذا الادعاء الذى ظلت ناميبيا هي المثل الوحيد له .  
وبالاضافة الى ذلك ، فان النظام الاجتماعي القائم على التمييز العنصرى قد ادين من قبل العالم اجمع . انه يمارس فوق هذا الاقليم بصفة خاصة ، حيث حرم الناميبيون من حقوقهم السياسية وحيث يعانون من القمع بسبب كونهم افارقة . ولذلك فان التحرير النهائي لناميبيا يشكل بالنسبة لنا رمزا لمزم جميع الدول في العالم مجتمعة ، على اعطاء هذا الشعب حقوقه الاساسية التي طالما حرم منها على مدار الزمن .

ان تطور مسألة ناميبيا لم يعد قاصرا على التأكيد على حقوق الشعب الناميبى او حتى الاعتراف بتلك الحقوق ، ذلك لأن الجمعية العامة ومجلس الامن قد اتخذوا موقفا محددا بشأن هذا الموضوع بطريقة لا تترك أى مجال للتردد او الشك . ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا قد أسهم في ابراز ابعاد هذه الحقوق ، والاعتراف الواسع بها وتطبيقها في اطار منظمة الأمم المتحدة ، ولقد احرزت مسألة ناميبيا ، هنا على الاقل شيئا من التقدم .  
ان الوسائل التي اتخذت لتمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقوقه غير كافية ، طالما تشهد ركودا خطيرا في المفاوضات لا يفتح الباب لاي مشروع خطة يقود الى بعض الامل في احداث تغيير في الاقليم نفسه . ان الدروس المستفادة من هذه المواجهة مع جنوب افريقيا ، معقدة ومليئة بالمفاجآت . ان هذه المرحلة من تصفية الاستعمار ، في الظروف الخاصة بجنوب افريقيا ، تشير مشاكل اساسية مرتبطة بترتيب للمسؤوليات لا تشترك فيه الامم المتحدة بصفة كلية ، اذا ما اردنا قول الحق .

وفي الحالة الخاصة بناميبيا ، فان منظمنا قد التزمت بمسؤولية مباشرة لادارة الاقليم الى ان يصل الى الاستقلال ، ولكن الطريق المسدود الذى وصلت اليه المفاوضات فيما يخص ممارسة تفويض الأمم المتحدة صاحبة تدور في الوضع العسكرى وازدياد في اعمال القمع داخل ناميبيا ذاتها .  
وثمة نقطتان جديرتان بالملاحظة هنا ، فان مجرد قمع ادارة جنوب افريقيا للمدنيين الناميبيين تترتب عليه مسؤولية الأمم المتحدة عندما يعترف بأن وسائل هذا القمع غير انسانية أو تتخذ الصفة المنتظمة لاعمال الابداء الجماعية . وانه لواضح تماما ان هذا الشعب الاعزل لم يوضع

تحت سلطة قوة وطنية وان الادارة الحالية ليس لها فقط الا سلطة مقوضة على هذا الشعب . ان ترك هذا الشعب للاضطهاد القاسي يثير مشكلة المسؤولية المباشرة بالنسبة لمنظمتنا ، لأنه فيما يخص شعب ناميبيا فان التزام الأمم المتحدة التزام حتمي ومباشر .

ونلاحظ هنا ان انتهاكات الحقوق وأعمال التعذيب قد سجلت ووصفت بعبارات لا شك فيها في تقارير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا دون الالتجاء الى أية سلطة لتضمن احترام حقوق الضحايا أو حتى لتدعو الى اجراء تحقيق فوري . واذنا تكررت كما هو معتل هذه الحملات ، واذنا تم توسيع اكثر انتظاما للمعتقلات ، وقد احصى التقرير عشرة منها حتى تموز/يوليو ١٩٧٩ ، فأية سلطة في العالم تستطيع ان تحمي شعب ناميبيا وتضمن بقاءه . ان العودة الى مثل هذه الاساليب تشكل في حد ذاتها بالنسبة لهذه المنظمة سببا مشروعا للتدخل على وجه السرعة دون المساس بنتيجة المفاوضات السياسية الجارية فيما يتعلق بشروط الانتخابات العامة التي تشرف عليها الأمم المتحدة .

وهذا الجانب الخاص من وجه مشكلة ناميبيا ، يجب ان يستحوز على المساندة الحقيقية لجميع الدول التي شهدت الفظائع التي حدثت اثناء الحرب العالمية الثانية . وبالطبع فان فاعلية الأمم المتحدة تتوقف على الارادة السياسية ومدى الضغوط التي تمارس وبصفة خاصة من قبل الدول الغربية . ولن تكون الدول الافريقية غير حساسة لمثل هذا الجهد ليس في تمثله الكلامي بل في فاعليته التي هي في نظرنا العلامة الوحيدة لما ينطوى عليه من اخلاص .

ان هذا الاهتمام الأول والانساني والوقائي المجرد ، يتطلب بالطبع قرارا سياسيا بقدر ما تستطيع الأمم المتحدة فقط تجنيد المزيد من الفاعلية بالالتجاء الى سلطة مجلس الأمن . الا ان هذا الاهتمام ضروري كمبادرة أساسية يجب القيام بها من قبل المجتمع الدولي ، تجاوزا لأية اعتبارات سياسية تتعلق بالقضاء على الاستعمار ذاته ولا سيما اذا ما كانت ازالة الاستعمار قد تأجلت الى أجل غير مسمى .

ان اهتمامنا الثاني يتعلق بالمفاوضات السياسية الرئيسية التي ستكون نتائجها التحريير النهائي لشعب ناميبيا . ان هذه المفاوضات المطولة والمشوشة والعقيمة قد أعيقت سياسيا بواسطة الدول الرئيسية التي تدعي تحديد تفويض واضح وحاسم للأمم المتحدة دون ان تتنازل بمنحهم القدرة على القيام بهذا التفويض . وهنا توجد ثلاثة مجالات تسترعي الانتباه .

أولا وقبل كل شيء ، هناك الوضع الدائم الغموض المتعلق بالخلافة في المسؤوليات بسبب  
ادارة جنوب افريقيا والأم المتحدة بشأن هذا الاقليم . ان جنوب افريقيا تدعي انها ستقود الاقليم  
الى الاستقلال دون توقف ، وعلى وجه خاص دون ان تقوم أية سلطة وسيطة بالحلول محل سلطتها  
في نقل السلطة الى ناميبيا الحرة في الوقت المناسب . والقرار الرسمي الذي اتخذته الأمم المتحدة  
هو أولا التفاوض بشأن انهاء الوصاية المؤقتة للأمم المتحدة .

والنقطة الرئيسية في الاختلافات التي تفصل بين الاقتراحات والاقتراحات المضادة التي تم  
تبادلها على مدى سنتين حتى الآن ، انما تكمن في انها ناجمة عن الغموض الذي سمحت الهيئة  
المفاوضة في جنوب افريقيا لنفسها ان تضلل به الرأي العام العالمي مدعية انها تقبل هدف  
الاستقلال ولكن محتفظة لنفسها مباشرة بحق وضع الشروط الخاصة بهذا الاستقلال ، وأن تضطلع  
بالمسؤوليات الاساسية المتعلقة بالحفاظ على النظام واختيار محدود للناخبين والمشاركة الاساسية  
لعملها في المراحل الرئيسية لعملية الانتخاب \* .

\* تولي الرئيس الرئاسة .



ومما يبرز التبرير ان جنوب افريقيا تنادي بفكرة استمرار سيادتها على اقليم ناميبيا محتفظة لنفسها بحس الاحتفاظ بجميع السلطات خلال المرحلة التحضيرية قبل الانتخابات وخلال الانتخابات ذاتها ، مع الاحتفاظ كذلك بسلطاتها التي تراها ضرورية من أجل نقل السيادة على الاقليم . ان الجدول ازاء المنطقة المنزوعة السلاح هو مجرد أثر ناجم عن هذه المشكلة المزيفة . ان الموقف الغامض يزيد من الغموض في المفاوضات و ان السماح بأى تقدم لا ننالنا نحدد المرحلة الوسطى ونعزل موضوع الانتخابات عن موضوع الامن ، وهو أمر ينبغي الا يكتنفه أى غموض فيما يتعلق بخلافة السلطات . ان مجلس الامم المتحدة ينبغي أولاً أن يبعد كل المسؤولية الادارية عن جنوب افريقيا في ناميبيا\* . وفي هذه المرحلة التي نقوم فيها بتقديم العديد من المقترحات ، فاننا نرى أن تعريفاً أوضح لمراحل التفاوض المختلفة سوف يمكننا من توضيح نطاق الخلافات وسوف يسمح لنا بالتأكد باحراز مزيد من التقدم الجوهرى .

هناك ناحية ثانية من هذه العملية تكمن في تحقيق القدرة التفاوضية لكل الأطراف . وان تواجه سلطات جنوب افريقيا التي تتمتع باختيار استخدام صلاحياتها الفرغ سيادتها التامة واتخاذ أية مبادرة عسكرية في الاقليم والمنطقة ، وتجميد قرار من قبل المنظمة الدولية في مواجهة كل ذلك فان الامم المتحدة ليس امامها الا أن تشير الى نطاق الاجراءات التي يمكن أن تتخذها بموجب أحكام الميثاق . فمن الواضح ان تقييمنا نظرياً للموضوع سوف يسمح بالمزيد من التقدم اذا ما واغقت جنوب افريقيا بتأييد من الجمعية العامة وتوفر ارادة الاعضاء الدائمي العضوية في مجلس الامن . لقد قررت الدول الغربية ان تضطلع بمسؤوليات مقيدة خلال هذه المفاوضات .

عند تحديد وصياغة حقوق شعب ناميبيا فان جمعيتنا قد شهدت قدراً كبيراً من الاتفاق مما أدى الى اعداد استراتيجية بالسبل السلمية . ان تأييد السلطات المعنية لهذه الاستراتيجية قد أثار أطمنا في احراز تقدم حاسم في تصفية الاستعمار في اطار الامم المتحدة .

ان تأييد الدول الغربية قد تغير نتيجة للتحفظات كما انه توقف عندما كان علينا أن نتفاوض مع جنوب افريقيا بشأن توفير سبل الحماية لحقوق شعب ناميبيا والظروف المؤدية الى ممارستها . ان مد فترة هذه المفاوضات ليس له ما يبرره الا اذا كانت البدائل المقترحة تغلبت عليها التكتيكات التسوية لجنوب افريقيا في هذه المفاوضات . ومما لا شك فيه ان الدول الغربية مسؤولة عن عدم امكن احراز تقدم .

وان تواجه منظماتنا المطالب والاعتداءات التي ارتكبتها اجنوب افريقيا بعد رفضها الالتزام بالاقتراح الخاص بالتسوية السلمية ، فلا يكون أمامها الا أن تفرض العقوبات الاقتصادية وغيرها من التدابير التي نص عليها الفصل السابع من الميثاق . وفي هذه الحالة سوف نجد ان الدول الغربية قد استخدمت حق النقض . ان هذه الدول عليها أن تضطلع بمسؤولياتها .

ان الدور الذي يجب ان تلعبه الدول المعنية هو دور حاسم بالنسبة لنتائج التسوية السلمية لمسألة ناميبيا . ومما لا شك فيه ان هذه السياسة التي تقوم على التسوية ترتكن الى اعتبارات تقليدية ذات طبيعة استعمارية يذكرها تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، كما ترتبط أيضا باعتبارات استعمارية أشارت اليها السلطات النرويجية في بيان النقاش الخاص بناميبيا في مجلس حلف الاطلسي . ان هذه الاعتبارات نألفها جميعا . ان عملية تصفية الاستعمار قد أطاحت بهذه الاستراتيجية البائدة ، وأوضحت ان السلام والامن الدوليين تعرضا للخطر بصورة أكبر نتيجة لاستمرار الاستعمار وعدم احترام الحرية والاستقلال للشعوب . ان الاعاقة من جانب هذه القوى تسبب لنا الكثير من الضرر لان هذه القوى هي التي عملت ضد الممارسات العنصرية وأيدت مبادئ الحرية . ان قيام سلطة عنصرية وعسكرية في اوروبا قبل الحرب قد أسفر عنها رد فعل دفاعي ، وأدت الى اجراء آخر تمثل في الرجوع الى المتطلبات الاولى لنظام كان يريد السلام بطريقة ظاهرية فقط . ولكن في نهاية المطاف فان اوروبا اقتنعت بسرعة بان الانسان لا يمكن ان يصل الى حل تفاوضي مع نظام عنصري . ان السلطة الوحيدة التي حاولت ان تفعل ذلك قد عانت من اضطرابات هدامة ولقد اثبتت الامم المتحدة من هذه التجربة المأساوية .

اننا نشجب كافة المحاولات للسمعي الى حلول توغيفية وانا كان العالم قد واجه اليوم الاستعمار فانه لم يقلل دوما من ثقنا بالانتصار على الاستعمار الذي مارسه هذا النظام المعادي للرجل الافريقي ، والذي نجد فيه ان الاقلية البيضاء قد اضفت صبغة شرعية على سيطرتها تحت بصر وسمع العالم الغربي .

ان هذا التضامن لم ينجم عن الافتقار الى الخبرة بل ربما كان يتضمن روح المطاردة الاستعمارية الاولى التي كانت تتردد في منح أية مكاسب للسكان الاصليين ، والتي مؤداها الاحتفاظ بتلك المكاسب لذلك المجتمع المحترم للصفوة .

لقد جند الرجل الافريقي في جيوش الدول التي كافحت ضد النظام النازي ، وكان يعتقد ان السلطات المنتصرة سوف تعترف له بثمن الحرية لان أساس هذه المأساة يكمن في نفس معننى الحرية .

وعندما هاجمت الدول الافريقية الاستعمار بحسم فانها كانت تؤمن ايماننا مطلقا بانشاء عالم يسوده احترام اكبر للحرية والكرامة الانسانية . ولقد كنا نرفضنا للنظام الاستعماري المتتبعين باننا يمكن ان نحقق المزيد من الحضارة للكرامة الانسانية . ان احد هذه المبادئ هو مبدأ المساواة في الكرامة الانسانية وهو مبدأ عالمي . ان الدول التي كانت تستعمر افريقيا حينذاك وبدأت تحمي منتجاتها في القارة كانت تقنع نفسها بهذا المبدأ وتستخلص النتائج . واذما رغبت الدول فانه يمكننا ان نحقق بالفعل في نهاية القرن العشرين الاحترام المتبادل والتعاون المخلص ، وسوف يكون هذا احد أسس التحرر النهائي لناميبيا ، واحدى قواعد النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بموجب روح الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

السيد فيلي فابوي (سيراليون) (الكلمة بالانكليزية) : في الآونة الأخيرة ، وبينما

كان العالم بأسره يوقب باهتمام عميق نتائج مفاوضات زمبابوي ويأمل في حل سلمي ، وبينما كان حكم الأقلية في سالزبورى يفضح وتتضح عدم شرعيته ، حاول النظام في بريتوريا ألا يعترف بأن النهاية قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى وأن الفصل العنصرى ماله الفشل . ومع كل يوم يمر فان قوى التحرر تسد الطرق على مغتصبي السلطة في جنوب أفريقيا .

ويتحقق الاستقلال في أنغولا وموزامبيق ، تلاشى أول استقطاب للدول من قبل جنوب افريقيا . ومع قرب استقلال زمبابوي ، تتحدث جنوب افريقيا عن استقطاب آخر للدول كي تلف حولها . ان مثل هذه المناورات المستميتة لن تأتي نفعاً ، ولا تهدد ايداً بخطر الاجهزة النووية . وهناك دليل تاريخي على هذا . لقد برهن التاريخ على أنه لا يمكن حتى ولا للترسانات النووية أن تحول دون أن يحصل شعب على حريته واستقلاله ، وجنوب افريقيا تجهل هذه الحقيقة مما يعرضها للخطر .

وعلى مدى الاثنى عشر عاما الماضية تحدى نظام بريتوريا وواصل الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ضد رغبات شعب ناميبيا وممثله الشرعي الوحيد ، (سوابو) ، وضد رغبات المجتمع الدولي ، كما أعرب عنها في قرارات عديدة للجمعية العامة ومجلس الأمن ، وحتى ضد حكم محكمة العدل الدولية . والواقع ، أن جنوب أفريقيا قد واصلت سياستها في قمع شعب الاقليم على شكل اعتقالات وتعذيب ، وحتى القتل في حالات عديدة .

وهناك شكل آخر اتخذته الاحتلال غير الشرعي ، وهو تجزئة الاقليم . لقد قام النظام في

بريتوريا - مخالفا قرار الجمعية العامة - بفصل خليج والفيس عن بقية ناميبيا ووضعها تحت الادارة المباشرة لجنوب افريقيا . ووسط كل ذلك ، ومرة أخرى ضد ارادة الجمعية العامة ، واصلت جنوب افريقيا استغلال ثروات الاقليم وموارده الطبيعية .

وفي العام الماضي ، وضد أفضل أحكامنا ، ثارت آمال ازا\* جهود الدول الغربية الخمس لتحقيق الاستقلال لناميبيا . وكان تحفظنا مبنياً على فهمنا وعلى ما اشتهر به نظام بريتوريا وعدم قدرته على اجراء أية مفاوضات هامة أو أن يعمل بحسن نية بشأن القضايا التي لا يدعم نظام الفصل العنصرى موقفه فيها .

ومع اعتماد القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، ومع بدء محاولة الدول الغربية الخمس الأعضاء في مجلس الأمن ، ثارت الآمال مرة أخرى في أنه أخيرا سوف تسوى مشكلة ناميبيا سلميا . وبالنسبة لجميع المراقبين المحايدين ، فان اعتماد ذلك القرار يمكن أن يكون قد جاء فقط نتيجة للمفاوضات الهامة التي جرت ولحسن النية التي أعربت عنها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . ولكن ، اتضح الآن أن مثل هذه الآمال لم تكن في محلها بسبب استفزاز النظام العنصري وتصميمه على عدم منح الاستقلال الحقيقي لناميبيا .

وفي ظل هذه الظروف ، ونتيجة لرفض جنوب افريقيا لقرارات مجلس الأمن ، فان هذه المنظمة لا تجد أمامها من يدل الا أن تتخذ اجراء بموجب الفصل السابع من الميثاق حتى ترغم جنوب افريقيا على الامتثال لمقرر هذه المنظمة ، وهو أن احتلالها للاقليم غير شرعي وأنه ينبغي أن تتسحب منه . ومن أجل تحرير قرارها لتحطيم تنفيذ خطة الاستقلال السلمي لناميبيا أكدت جنوب افريقيا أن الأحكام الخاصة باستبعاد رصد قواعد (سوابو) خارج ناميبيا تشكل انتهاكا للشروط الواردة في اقتراحات التسوية . كما أنها تزعم أنه سوف يكون انتهاكا لاقتراحات التسوية انشاء مواقع للقوات المسلحة (لسوابو) داخل ناميبيا . اننا نعتقد أن هذه المزاعم لا أساس لها من الصحة ولا يمكن أن تشكل الأسباب الرئيسية لمقرر جنوب افريقيا بأن تتكس عن تصهد ها وأن تتخلى عن واجبها في تنفيذ تلك الاقتراحات التي اتفق عليها بحسن نية .

لقد قامت (سوابو) خلال المفاوضات بجعل موقفها واضحا بحيث أنها سوف تسمح برصد قواتها وأن تقتصر على القواعد في داخل ناميبيا . لذلك ، فانه ليس هناك أي سبب الآن للقاء الآلاف من قوات التحرير (لسوابو) في ناميبيا ، بناء على اعلان وقف اطلاق النار كما تدعي جنوب افريقيا . ومن جهة اخرى فان جنوب افريقيا قد عملت على تدفق الآلاف من القوات والدبابات الى داخل ناميبيا ، وبصفة خاصة في الاقاليم الشمالية . ومن ثم ، فان جهود جنوب افريقيا للاطاحة بمقترحات التسوية للأسباب التي ذكرت آنفا ، وهي ضعيفة ، لا يمكن قبولها .

وفي ظل هذه الظروف ، فان هذا المحفل ليس أمامه بديل الا أن يفرض عقوبات ضد ذلك النظام المحتل في بريتوريا . ويقال أن وزير خارجية هذا النظام قد أعلن أنه لا يهتم بتحقيق تسوية مقبولة د وليا في كل من ناميبيا وزمبابوي ، وأن جنوب افريقيا تفكر في انشاء " كتلة من الدول المتوسطة

القوة " في الجنوب الافريقي ، تكون جنوب افريقيا فيها - دون شك - هي حلقة الاتصال . وعلاوة على ذلك ، فان ادعاء جنوب افريقيا بأنه ينبغي أن يسمح لها الآن بوضع قاعدة عسكرية في المنطقة المقترح نزع سلاحها ، هو برهان آخر على أنها لا تهتم بحل سلمي لمشكلة ناميبيا ولا بابعدا قواتها عن هذا الاقليم .

لذلك ، فانه من الملائم الآن ، وقد آن الأوان لاتخاذ اجراء لوقف اعتزام جنوب افريقيا على البقاء في ناميبيا بعد تنصيب نظامها العميل .

السيد مافروماتس (قبرص) (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة تبحث مرة

اخرى ، مسألة ناميبيا ، الاقليم الذي تقع مسؤوليته المباشرة على عاتق الامم المتحدة منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) الذي انتهيت به ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا . ومنذ ذلك الحين ، واجهت الامم المتحدة الرفض العنيد من نظام جنوب افريقيا لانهاء احتلالها غير الشرعي وادارتها لناميبيا وتنفيذ سلسلة القرارات الصادرة عن الامم المتحدة .

ان انشاء مجلس الامم المتحدة لناميبيا في عام ١٩٦٧ ساهم بقوة في تنبيه الرأي العام وازاد التأييد الدولي لقضية شعب ناميبيا في كفاحه العادل من أجل الحصول على الاستقلال الحقيقي تحت قيادة (سوابو) ، ممثله الشرعي الوحيد . انني أود - في هذا الصدد - أن أعرب للسفير لوزاكا من زامبيا ، رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا - الذي يفخر وفدى لكونه عضوا به - ولكم ياسيادة الرئيس ، لمقدرتك كرئيس للجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار - أعرب عن تقدير وفدى العميق للمساهمة الهامة التي قدمتها هذه الاجهزة في صالح شعب ناميبيا ولتصفيه الاستعمار بصفة عامة . ان وفدى يود أيضا أن يشيد بمفوض الامم المتحدة لناميبيا ، السيد /أثيسارى ، لجهوده التي لا تكل في اعداد برنامج مواطنة لناميبيا والنهوض بتنفيذه التدريجي .

وربما نتذكر أيضا أنه ، رغم الاغفال المزدرى لمجموعة قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، فان نظام بريتوريا قد وجد أنه في الامكان الابتعاد عن العمل الحاسم والفعال ضد الميثاق ، باستخدام تكتيكات المماثلة المختلفة ووسائل ملتوية اخرى . وكما يتضح بجلاء من السجل ، فان جنوب افريقيا قد قامت بنفس المسلك فيما يتعلق بمقترحات الاعضاء الغربية الخمسة في مجلس الأمن من أجل تسوية مقبولة لوليا لمسألة ناميبيا ، وهذه المقترحات ، كما هو معلوم جيدا ، اعتمدت من مجلس الأمن في قراراته ٤٣١ لعام ١٩٧٨ و ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ .

والواقع أنه بالرغم من قبول نظام جنوب افريقيا لهذه المقترحات ، فاننا شهدنا بوجوه مقرر تعسفي للنظام العنصري لعقد ما يسمى بالانتخابات في ناميبيا بدون أى اشراف أو رقابة من جانب الامم المتحدة . ان قيام جنوب افريقيا بهذه الانتخابات بالرغم من تحذير وشجب مجلس الامن لها يشكل سببا اساسيا آخر لرد فعل فوري وفعال من جانب مجلس الامن وفقا للمفصل السابع من الميثاق .

وانا ما كانت هناك حاجة للمزيد من الدلائل على النية غير الصادقة لنظام بريتوريا ، فنجد هذا في الرد الذي أرسل عشية هذه المناقشة والذي مفاده قبول فكرة منطقة منزوعة السلاح . ان ما يسمى بالقبول متوقف على شروط عديدة تتناقض ، في الواقع ، وفكرة منطقة منزوعة السلاح . كما اقترحها الامين العام لمنظمتنا . وفي هذا الصدد ، أود أن انتهز هذه الفرصة لا سجل تقديرينا العميق للسيد فالدهايم على هذه المبادرة واننا واثقون من أنه سوف يثابر عليها .

اننا ندين بشدة محاولة جنوب افريقيا للاحتفاظ بالسيطرة وضم خليج والفييس الذي يعتبر انتهاكا واضحا للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ولا سيما قرار مجلس الامن ٣٨٥ لعام ١٩٧٦ . لا يمكن أن يكون هناك حل وسط فيما يخص وضع خليج والفييس الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من حياة ناميبيا الاقتصادية والثقافية والسياسية . ان عنصرا ضروريا لحل المشكلة هو الحفاظ على الوحدة الاقليمية وسلامة اراضي ناميبيا . ان وجود قواعد عسكرية لجنوب افريقيا في خليج والفييس يمثل تهديدا للامن الوطني ووحدة ناميبيا .

اننا ندين أيضا اقامة جيوش قبلية وفرض سياسة البانتوستانات على الاقليم والهجمات المتكررة على دول المواجهة والتي كان الهجوم على أنغولا آخرها .

ان ما يشكل سببا اضافيا للمتخوف . هو الاخبار حول نشاط جنوب افريقيا للحصول على أسلحة نووية . وفي هذه الظروف ، فان وفد بلادى يرى أن من اللازم تنفيذ نتائج وتوصيات الحلقة الدراسية للامم المتحدة حول التعاون النووى مع جنوب افريقيا ، والتي تدعو ، من جملة امور اخرى ، الى اقرار عقوبات الزامية وفقا للمفصل السابع من الميثاق بغية وضع حد لكل التعاون النووى مع جنوب افريقيا .

وكعضو في مجلس ناميبيا ، فقد ساهمت قبرص في عمل المجلس ونود أن نشارك رئيس المجلس والأعضاء الاخرين في حث القبول والتنفيذ السريع للتوصيات الواردة في تقرير المجلس .  
اننا نلاحظ خصوصا الاشتراك المثمر للمجلس ، بالنيابة عن شعب ناميبيا ، في عمل الوكالات المتخصصة ومنح العضوية الكاملة لها من قبل عدد كبير من هذه الوكالات وبالمثل ، نود أن نسلّم بأهمية عمل مؤسسة ناميبيا ، القائمة في لوساكا ، والتي ، مع توقع ناميبيا الحرة والمستقلة ، تشغل بتمرير الموظفين الاداريين وغيرهم .

ان قضية شعب ناميبيا مماثلة تماما لقضية شعب قبرص ، لأنهما يمثلان نضالا من أجل استقلال حقيقي وبقاء هويتيهما ومركزهما المهددين . ان اوجه التشابه بين محنة الشعب الناميبى وبين محنة شعبنا هي أيضا لافتة للنظر . ومن ثم ، ورغم الصعوبات والاحوال المضادة السائدة في بلادنا ، فاننا سوف نواصل بطريقتنا المتواضعة في الاسهام في برنامج الامم المتحدة ذات الصلة لنايبيا . ان رغبتنا هي أن نرى تقدما ملموسا في الجهود الرامية الى تسوية عادلة لهذه المسألة ، ولذلك فان وفد بلادى شارك في تقديم مشروعى القرارين A/34/L.45-L.50/Rev.1 . واننا نأمل أن هذين القرارين سوف تدعمهما أكبر أغلبية ممكنة . ومع ذلك ، ينبغي أن أبرز أن القرارات وحدها ، حتى اذا تم اعتمادها بالاجماع ، ليست كافية لتحقيق هذا الهدف فمن المهم للغاية تنفيذ القرارات ، لان هذا سوف يؤدي الى تحقيق أهداف الميثاق . واننا نأمل أن نتيجة مناقشة هذا العام سوف تشكل تحركا محمدا في هذا الاتجاه .

ان الاحتلال غير المشروع لنايبيا من جانب جنوب افريقيا يجب انهاءه عن طريق الانسحاب الكامل وغير المشروط لجنوب افريقيا بحيث يتمكن شعب ناميبيا ، تحت قيادة منظمة شعب جنوب غرب افريقيا ، من ممارسة حقه الكامل في تقرير المصير والاستقلال . فلنشترك جميعا في أعمال جماعية نحو تحقيق هذه الغاية .



السيد دي فينيريدو (أنغولا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الدورة الرابعة والثلاثين للمجموعة العامة تأتي الى ختامها ؛ والعديد من القرارات قد تم اعتمادها ومقررات لا تحصى قد تم اتخاذها ، ولكن ، بالنسبة لشعب ناميبيا ، فان التاريخ يبداً وأنه يعود الى الورا ، رغم الجهود الطيبة التي تبذلها دول المواجهة عموماً وتلك التي تبذلها جمهورية أنغولا بصفة خاصة .

ولن أحاول أن أقص تاريخ الاحتلال العسكري غير الشرعي لناميبيا من قبل نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا ولا تلك الخطوة البطيئة المؤلمة للمفاوضات في الأعوام القليلة الماضية . ان المجتمع الدولي على طم بالدور الايجابي والبناء لحكومة بلادى والذي قد كسر مرارا وتكرارا الجمود الناجم عن تخريب جنوب افريقيا كلما لاحت تسوية تفاوضية في الافق .

ان العالم كذلك يعلم ذلك الموقف الهاسل لمنظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سواهو) ، حركة التحرير القومية لشعب ناميبيا ، لقد خاضت سواهو نضالاً مسلحاً من أجل تحرير ناميبيا ، ولكن منذ بداية المفاوضات من جانب الدول الغربية الخمس فان سواهو قد أبدت ارادة دائمة للمسعي وراء حل لمسألة استقلال ناميبيا . وبالإضافة الى القائمة اللانهائية للجرائم التي ارتكبتها حكومة جنوب افريقيا العنصرية ضد شعب ناميبيا ، فان حكومة بريتوريا قامت بمطاردة وتخويف سواهو بصفة خاصة في محاولة للابادة الجسدية لحركة التحرير القومي في ناميبيا ، ورغم هذه الاعمال الوحشية ، فان سواهو قد أبدت استعدادها للمسعي وراء تسوية تفاوضية - وان دول الغرب الخمس تشهد على ذلك . ان سواهو قد عادت تكراراً الى مائدة المفاوضات حتى بعد الهجمات والقذف بالقنابل القاتل في كاسنجا .

ان جنوب افريقيا قد واصلت نشر الحركات العسكرية والسياسية والديبلوماسية وحتى التحذيرية من أجل الحيلولة دون تنفيذ خطة الامين العام لاستقلال ناميبيا . ان ذلك ينهض دليلاً على ثباتنا وصبرنا ، وكذلك على الموقف المفضل الذي تحظى به جنوب افريقيا في الدوائر الاقتصادية والسياسية الغربية ، من أن سواهو ودول المواجهة هي التي قد تحملت الوطأة العظمى للعمل العسكري في المنطقة وهي التي قبلت اعادة الصياغة والتنقيح واعادة التعريف واعادة الوضع واعادة الترقيم - كل هذا في الواقع لصالح السلم في افريقيا ، والاستقرار في الجنوب الافريقي ، والاستقلال في ناميبيا ونحو تخفيض التوتر الدولي والمخاطر التي يتعرض لها السلم والامن الدوليان . وانطلاقاً من كل هذه الاسباب ، فاننا قد تعاوننا باخلاص بجهودنا مع الدول الغربية الخمس ومع الامم المتحدة لوضع صيغة تفضي الى استقلال حقيقي لناميبيا .

سوابو عادت الى مائدة المفاوضات بعد أن عرف كل واحد هجمات جنوب افريقيا ، واعتقالاتها ووحشيتها وحملاتها الارهابية . ان العالم يعرف ما الذى تحمله شعب جمهورية انغولا منذ استقلالنا من أربع سنوات مضت - غزوا مسلحا من جنوب افريقيا ، وهجوما بالمظلات ، وقصفا بالقنابل ، والهجوم المدرع ، والهجوم بالهيليوكوبتر ، وتحطيم وتدمير الماشية ، والمصانع ، والمناجم ، ووسائل الاتصال ووسائل النقل . ناهيك عن الخسائر في الارواح للمدنيين والعسكريين . ان الاطفال في حجرات الدراسة . والنساء في الحقول ، والرجال في المصانع قتلوا بالطائرات التي يمددها بها الغرب ، والاسلحة والذخيرة للقوات العنصرية في جنوب افريقيا . كل هذا يشهده الالاف من الانغوليين بينما كانت تنتهك حدودنا أرضا وجوا .

ولكننا حملنا جرحانا الى المستشفيات ، وقمنا باستبدال ماشيتنا ، واعدنا بناء حجرات الدراسة ، وقمنا بدفن موتانا . ونحن نعود الى مائدة المفاوضات حتى يمكن لقضية السلام والاستقرار أن تدعم في الجنوب الافريقي .

والثورة ليست مجرد عصيان مسلح كما يعتقد الكثيرون خطأ وانما هي عملية دينامية مستمرة تشترك فيها الجماهير وتحدد فيها اولوياتها ومستقبلها . ولا يمكن للثورة ان تبقى في صناديق صغيرة محكمة . ان النظرة الدولية هي جزء من التزام ثوري مثله مثل السعى الى التحرر القومي والعدالة الاجتماعية ، والمشاركة الجماهيرية .

ان شعب انغولا تحت قيادة اللجنة المركزية لحزبهم الطليعي - حزب العمال - قد أيد دوما القضايا التقدمية في جميع أجزاء العالم ولاسيما في القارة الافريقية . ان تأييدنا لسوابو وشعب ناميبيا ، والجبهة الوطنية وشعب زمبابوى لم يضعف ، حتى في ميدان المعركة في انغولا ، وحتى حينما كان الضحايا من الانغوليين .

وينفس روح الثورة والتحرر اللذين ابدتهما انغولا ، قامت حكومة انغولا مرة اخرى بعرض مجموعة من المقترحات في الصيف الماضي ، كسرت الجمود الذى وضعت فيه جنوب افريقيا مرة اخرى خطة الامم المتحدة بأكملها . ان المحادثات التي دارت في جنيف منذ مدة غير طويلة نجحت فيها جنوب افريقيا مرة اخرى في شراء الوقت ، كما يتضح من الرسالة الواردة في الوثيقة S/13680 . وفي هذه الوثيقة ، فان جنوب افريقيا قد اوضحت ست نقاط ، الكثير منها يعطي الفرصة لبريتوريا ،

كلما اختارت ذلك ، لكي تلوى الصياغة ، أو لتقدم مطالب مستحيلة ، أو أن تكسر الحركة التقدمية . وأسس هذا طبعا على افعال جنوب افريقيا السابقة التي اصبحت حقيقة واقعة .

ونياية عن حكومة بلادي ، أود أن أؤكد مطلبنا بأن الدول الخمس التي كانت وسيطة أو سمسرة بشأن قضية ناميبيا أن تواصل الاضطلاع بمسؤولياتها ، وان تكفل أن بريتوريا لا تحاول شراء الوقت . وتربط استقلال ناميبيا بخطة سالسبورى ، ومواصلة ايجاد حكومة عميلة في ناميبيا .

أود أن أقر ، بكل اخلاص ، بمخاوفنا التي أشار معظمنا اليها في سياق هذه المداوولات في هذه الدورة . ونحن نعرف استراتيجية " استقطاب " جنوب افريقيا والتي تقوم فيها بالسيطرة على زيمبابوى وناميبيا وكجزء من هذه الاستراتيجية ، فان بريتوريا قد مضت قدما في ١٩٧٨ وعقدت انتخابات زائفة وكان الهدف الرئيسي منها هو خلق حكومة عميلة تصبح طرفا في تسوية ناميبيا . ان المجتمع الدولي ينتظر مرة اخرى الدول الخمس لكي تقنع جنوب افريقيا بالتفاوض بشأن تلك الخطة بنية خالصة دون أى خداع وذلك بممارسة الضغط على جنوب افريقيا حتى لا تخرب هذه العمليات . كما اننا نتوقع من الدول الخمس أن تواصل دورها الى حين التنفيذ الناجح لخطة الأمين العام .

وعندما تكون النوايا خالصة ، وعندما يكون هناك استعداد للتفاوض فان وضع التفاصيل مشكلة يمكن حلها . ان التاريخ لن يعطينا الدليل على اخلاص بريتوريا بشأن استعدادها لنرى ناميبيا تتحرك نحو الاستقلال الحقيقي . وبالنسبة اليها فان تنازلاتنا الايجابية التي قدمناها ، والمرونة التي ابدناها ، وضبط النفس الذى مارسناه كلها لها ما يثبتها . ان قضية استقـلال ناميبيا هي قضية كل الانفوليين وكذلك فانها في الحقيقة تشمل كل افريقي ، وان حرية ناميبيا جزء من حرية القارة الافريقية .

السيد وكور (غينيا ) (الكلمة بالفرنسية) : من أحد المبادئ الرائدة لسياستنا الخارجية في غينيا هو مبدأ معروف تماما للجمعية ، الا وهو التعبير عن التضامن النشط غير المشروط مع كل القوى الديمقراطية التي تكافح الاستعمار في جميع انحاء العالم ، وضد مظالمه ونتيجة هذا التضال الباسل معروفة لنا جميعا مقدا .

خلال هذا التضامن نشترك في تقديم الدعم المستمر الدائب لكفاحها المشروع لازالة آخر بقايا الانظمة العنصرية بالقارة ، والتأكيد مجددا على الحرية والاستقلال الحق . وهذا هو سبب أن مسألة ناميبيا وهي مدرجة على جدول أعمال هذه الدورة تمثل مرحلة حرجة في عملية تصفية الاستعمار التي مضت الى الامام بسرعة متزايدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

ان منظمة الوحدة الافريقية تضم ٤٩ دولة عضوا كانت جميعها مستعمرات في عام ١٩٤٥ ، وذلك باستثناء اثيوبيا وليبيريا ، ومن بين هذه الدول ال ٤٩ المستعمرات السابقة التي وضعت تحت الانتداب في عام ١٩١٩ بمقتضى معاهدة فرساي ، وقد حصلت الكاميرون على الاستقلال عام ١٩٦٠ بعد احتلال الحلفاء ١٩١٤ - ١٩١٦ وقبل ذلك الوقت كانت تحت الانتداب الفرنسي البريطاني ، وقد كانت توفو مقسمة في عام ١٩٢٢ الى اقليمين تحت الوصاية الانجليزية والفرنسية واصبحت جمهورية مستقلة في عام ١٩٦٠ . وتنانيسا التي كانت مستعمرة المانية عام ١٨٩٠ وضعت تحت الانتداب البريطاني ثم تحت وصاية الامم المتحدة عام ١٩٤٦ ، وقد حصلت على استقلالها في عام ١٩٦١ ، وفي الشرق الأوسط حصلت سوريا على الاستقلال ١٩٤١ بعد أن انتهى الانتداب الفرنسي رسميا في كانون الثاني /يناير ١٩٤٤ . وفي لبنان اعلن الاستقلال في نفس التاريخ بعد أن كانت تحت الانتداب الفرنسي ١٩٢٠ .

ومن كل هذه المستعمرات التي كانت تحت الانتداب بقيت ناميبيا تحت الاحتلال الاجنبي - ان جنوب افريقيا وحلفاءها بدلا من احترام شروط عهد عصبة الامم ادخلوا بها النظام البغيض للفصل العنصري وهو نتاج للاستعمار ، ولكن قبل الاستفتاء التاريخي في ٢٨ ايلول /سبتمبر ١٩٥٨ والتعجيل منذ ذلك الوقت بعملية تحرير واستقلال افريقيا ، فان الامم المتحدة لم تتفاوض عن هذا اهتماما بتنفيذ الالتزام النبيل بالاعلان العالمي لحقوق الانسان .

لقد كانت نهاية الحرب العالمية الثانية بمثابة علامة بارزة لانبثاق عصر جديد في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية . وبعد أن تم النصر على القوات الهتلرية ، انتقل اهتمام العالم الى الشعوب المستعمرة ، وبدأت المنظمات السياسية والاتحادات النقابية في تعبئة طاقات الشعوب بكل حماسة لفتح الطريق لتحرير البلدان التي ظلت خاضعة ردا طويلا من الزمن . ومنذ عام ١٩٤٦ ، احتشدت

اروقة الامم المتحدة بالملتسمين الذين قدموا من كل صوب ليخاطبو بانفسهم الضمير العالمي ولكيما  
تسمع اصوات شعوبهم معبرة عن المطامح العميقة للحرية والكرامة والسيادة الكاملة .  
ان هذا هو السبب الوحيد الذي حدا بمحكمة العدل الدولية في ١١ تموز/يوليه ١٩٥٠  
الى اصدار حكم حول ناميبيا مؤداه أن الجمعية العامة للامم المتحدة تقوم على القانون ولذلك يخول  
لها ممارسة وظائف المراقبة التي اضطلعت بها سابقا عصبة الامم فيما يتعلق بإدارة جنوب غرب افريقيا .  
وان اتحاد جنوب افريقيا لا بد وان تقوم الجمعية العامة برصدها وان تقدم تقارير سنوية - القانون  
الدولي حول جنوب غرب افريقيا الصادر عن محكمة العدل الدولية ١٩٥٠ ص ١٣٧ .

وفي نفس الاجتماع فان الاعضاء الأربعة عشر لمحكمة العدل الدولية أعلنوا ان المادة ٦ من التفويض باقية وأن حل عصبة الامم وما كانت تقوم به سابقا من وظائف ينبغي الآن أن يقع على عاتق الامم المتحدة . كما ان المادة ٧ من التفويض مازالت صحيحة وقائمة طالما ان جنوب افريقيا بوصفها الدولة المنتدبة مازالت تخضع لولاية محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بأية مشكلة تتعلق بتفسيير الانتداب .

وفي حزيران / يونيه ١٩٦٠ ، فان حكومتي اثيوبيا وليبيريا قد قامتا بتقديم شكوى ضد جنوب افريقيا امام محكمة العدل الدولية بسبب انتهاكها لولايتها خاصة فيما يتعلق بالمادة ( ٢ ) التي تطلب من الدولة القائمة بالانتداب أن تضمن التقدم الادبي والتقدم المادي لسكان الاقليم تحت الادارة وان تؤكد التقدم الاجتماعي للاقليم .

ورغم هذا الانذار فان جنوب افريقيا قد تصرفت كدولة تعتمد على الضم وأسرت في تقوية قواعدها العسكرية ومن وسائل القمع والقهر لشعب ناميبيا . ان تطور وتفاقم الموقف ، قد أجبرا محكمة العدل الدولية على أن تجتمع في تموز / يوليه ١٩٦٦ . وقد تلا ذلك الاجتماع ، مناقشات الجمعية العامة في ٢٠ ايلول / سبتمبر ١٩٦٦ التي أمكن عن طريقها القاء الضوء اللازم على مسألة ناميبيا . وبناء على تقرير اللجنة الخاصة بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فقد تقرر في تلك الدورة انتهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وأن يعهد بها الى الامم المتحدة . ان ذلك القرار قد تضمن ، ضمن جملة امور أخرى ، رفض جنوب افريقيا تقديم تقرير سنوي وفقا لشروط التفويض ، واستخدامها وسائل بربرية ولا انسانية في تصرفها في ادارة ناميبيا مما يعد مظهرا لتهديد خطير للسلم والامن .

وفي القرار ٢١٤٥ ( د - ٢١ ) بتاريخ ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٦ في الفقرة ٣ من المنطوق ، فان البلد القائم بالانتداب نظرا الى انه قد أخفق في الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالانتداب الذي عهد به اليه لادارة ناميبيا فقد قررت الجمعية العاصمة . ان الانتداب الذي عهد به الى اتحاد جنوب افريقيا نيابة عن بريطانيا العظمى قد انتهى ، ولذلك فان جنوب افريقيا ليس لها أي حق في ادارة ناميبيا .

وفي الفقرتين ٥ و ٦ من منطوق ذلك القرار ، نجد ان الجمعية العامة قد عهدت الى لجنة مخصصة مكونة من أربعة عشر عضوا بالعمل على تأييد طرق ووسائل قيادة ناميبيا الى تقرير المصير والى الاستقلال .

واستجابة الى القرارات وثيقة الصلة بالموضوع لكل من الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية ، فقد لاحظنا انه في ٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٦ ان هناك بيانا صدر من جانب نظام بريتوريا يؤكد " ان حق جنوب افريقيا في ادارة الاقليم لا يقوم على الانتداب وانما يقوم على الغزو العسكري " ( Para.264 و A/PV.1431 ) ان مثل هذا الادعاء من جانب المساندين للفصل العنصري لا يحتاج الى تعليق ، فقد جعل سوابو تجيب على ذلك عن طريق السلاح وكانت هذه هي الاجابة الملائمة على عجرفة مجرمي بريتوريا ، ذلك لان سوابو تلتزم بقواعد ومبادئ الحرية والاستقلال وتقرير المصير . ثم ان سوابو قد قاومت جميع المحاولات التي ترمي الى قهرها ، ذلك ان أية أسلحة مهما بلغت درجة تقدمها فلن تقاوم الغضب والتصميم من جانب أهل افريقيا . ان الرئيس احمد سيكوتوري قال ان جميع القنابل والصواريخ والاسلحة التقليدية والمتطورة لن تهين من عزم قوى شعوب افريقيا المتعطشة الى الحرية . واستطرد قائلا ، ان المساندين للفصل العنصري وحلفاءهم وقنابل النيوترون التي يملكونها وصواريخهم الموجهة سوف تدمر كما حدث في غيبيت نام وانغولا وفي غيرها ، وسوف تكون سوء العاقبة لأولئك الذين لم يتعلموا اطلاقا من دروس التاريخ .

ان القرار ٢٦٩ ( ١٩٦٩ ) الذي أصدره مجلس الامن قد حدد موعدا نهائيا لادارة جنوب افريقيا لكي ترحل من ناميبيا . وهذا الموعد قد مضى عليه زمن طويلا ولم تكثرت جنوب افريقيا بقرارات الامم المتحدة .

ان المراقب الخبير للموقف في الجنوب الافريقي كتب في ذلك الوقت يقول :

" كلما ازداد الخطر الذي تشكله جنوب افريقيا لاستقرار العالم على المدى الطويل كلما ازداد الاحتمال الحقيقي بأن حركات التحرر وكل افريقيا المناضلة من أجل الحرية سوف تجد نفسها على وشك تحقيق النصر ازاء تدخل عسكري ساغر من جانب ما يسمى بالعالم الحر " .

ان هذا الفكر ملائم للغاية نظرا الى وجود خطط تحاول ان تقاوم جهود سوابو . ان هذه التوقعات

قد امسحت حقيقة مرة نظرا الى الدعم المتزايد الذى تتلقاه جنوب افريقيا من اصدقائها وما يطلق عليه الغرب الحر .

ان الاستثمارات والدعم الاقتصادى انما تناصر سياسة جنوب افريقيا لكي تجني أرباحا من ورائها . ورغم قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن فيما يتعلق بحظر الأسلحة ، فان جنوب افريقيا تمتلك اكثر الاسلحة تطورا بل انها قد حصلت على قدرة نووية وذلك بفضل مساعدة حلفائها . لقد صدرت قرارات كثيرة ولكن لسوء الحظ اصطدمت باستخدام حق الفيتو الثلاثي في مجلس الامن ، وهذا يدل على الدعم الدبلوماسي الذى يحظى به النظام العنصرى في جنوب افريقيا .

كما اننا نشهد حملة ضد الدول المجاورة لكي تعطينا انطباعا بأن هناك تغلغلا شيوعيا في المنطقة ، ولكننا لن نخدع بهذا . ان سياسة البانتوستانات القائمة في ناميبيا ، تحدث اضطرابا في الاقليم وتعمل على ضم خليج والفييس . ان نفس السلطات تحاول بوسائل وانحفا ان تنشئ دويلات محايدة مؤيدة للجمعية في زمبابوى وفي ناميبيا لحماية جنوب افريقيا المهددة بان تتحطم . ان ذلك يفسر وجود مخطط التسوية الداخلية التي وضعها ايان سميث في روديسيا . ان مفاوضات تورنهمال كانت مثالا لسياسة ميكافيلية تريد اعاقه حكم الاقلية السوداء .

ان الشعوب قد سارت بالحديث عن التدخل السوفياتي الكوبي في افريقيا عموما ، وفي الجنوب الافريقي بصفة خاصة ، ناسية أن نفس الشعارات مستخدمة في أى مكان في جنوب شرقي آسيا ، وفي الشرق الأوسط ، وهلما جرا .

ان هذه المخططات التي قام بها أعداء السلم تستهدف فقط الحصول على أرباح خيالية عن طريق المذابح التي يقومون بها في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

ان الخطط التي برزت مؤخرا تستهدف الانقاص من نتيجة الانتخابات التي ستؤدى الى استقلال ناميبيا . ان محاولة عزل مسألة خليج والفييس هي محاولة أخرى لا يمكن أن تخدع أى شخص . ان جميع الدول تدرك الآن عزيمة سوابو الثابتة وقوتها المتزايدة على الصعيدين العسكرى والدولي . ومنذ اعتماد القرار ٣٢٩٥ ( د - ٢٩ ) الذى دعا جميع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وفيرها بالاشتراك في العمل الذى سيمكن ناميبيا من التمثيل والاشتراك في عمل هذه الهيئات والمنظمات ولتقديم جميع المساعدات الممكنة الى شعب ناميبيا وحركة تحرره سوابو ، فاننا . نرحب باشتراك هذه الحركة



في الأمم المتحدة ، وفي منظمة الوحدة الافريقية ، وفي حركة عدم الانحياز حفاظا على مصالح شعبها الحيوية .

وعلى جميع هذه المستويات ، فقد قام المناضلون البواسل بالتعبير عن المطامح العميقة لشعبهم ، وقد لخصت هذه المطامح عام ١٩٧٨ كما يلي : وقف اطلاق النار بشكل فعال . لا يمكن تبرير وجود قوات جنوب افريقيا في ناميبيا . ان الذين قاموا بمحاولات على مدى عدة عقود لاجداث مذابح لشعب لا يمكن أن يصبحوا في بحر أيام قليلة مدافعين عن هذا الشعب . ان الجيش الفاشي لبريتوريا لا يستطيع على الاطلاق أن يحتفظ بالنظام والأمن في ذلك البلد ، وان لجوءه الى المذابح والتعذيب وجرائم وحشية أخرى ترتكب ضد السكان المسالمين قد أدين من جانب الرأي العام العالمي . وبمجرد أن يتم نزع سلاح سوابو سنجد آفا من الجنود العنصريين مرابطين في مناطق استراتيجية بالبلاد . ومن السذاجة ان نعتقد أن مهمة هؤلاء القساة ليست ارباب الشعب قبل وأثناء الانتخابات التي تم اجرائها عام ١٩٧٨ .

ان أى وقف لاطلاق النار في ناميبيا يمكن أن يحدث فقط بعد الانسحاب الكامل لقوات بريتوريا واحلال قوات الأمم المتحدة محلها اذا لزم الأمر .

ان سوابو كانت مستعدة لبحث أى شكل من المشاورات اذا ما عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة . ان الأمم المتحدة تظل المكان الوحيد الذى يجمع ارادتنا المشتركة لاضفاء حقوق الشعوب المعلننة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

وفيما يتعلق بمشكلة الانتخابات ، فكخطوة مبدئية لا بد أن تتوفر الحرية لجميع المعتقلين واعادة من في المنفى . والواقع أنه ليس من المفيد الدخول في مفاوضات في ويندهوك بينما يتعرض الممثلون الحقيقيون للشعب للقمع . ان الجهود الرامية الى ابعاد سوابو من المفاوضات الخاصة بناميبيا سوف تذهب ادراج الرياح .

وفي ذلك الوقت ، فقد اعتقدنا أن الممثل الخاص وموظفي الأمم المتحدة المنوط بهم اجراء الادارة بهدف الاعداد للانتخابات سوف يقومون بأعمالهم ، ولكن سوابو لم تعارض على الاطلاق فكرة وجود سلطة لجنوب افريقيا مسؤولة عن التحدث عن حكومتها بشأن أية مسألة تتعلق بنقل هذه الادارة .

ان الممثل الخاص كان يستطيع أن يتمتع بحق الاعتراض دون سواه ، وكان قادرا على أن يتولى مع موظفيه القيام بصفة مؤقتة بكل المسائل حتى يتم الاستقلال الذي كان مقررا له يوم ٦ آب / أغسطس ١٩٧٨ .

كما أنه كان من مهمة هذا الممثل الخاص أن يتولى الغاء كل الاجراءات المنطوية على تمييز عنصري أوقع ، واعداد الانتخابات بالشروط التالية : أولا ، عودة جميع المبعدين ؛ ثانيا ، الافراج عن كافة المسجونين السياسيين ؛ ثالثا ، عدم البدء في الحملة الانتخابية الا بعد الانسحاب الكامل ودون شرط لجميع القوات التابعة لجنوب افريقيا ، من اقليم ناميبيا . وعندئذ كان من الممكن اجراء الانتخابات خلال ثلاثة أيام دون أن يقتضي الأمر الفصل بين انتخابات الجمعية التأسيسية وانتخابات الجمعية الوطنية . وكما سبق أن قلت فقد كان قد حدد لاعلان الاستقلال يوم ٦ آب / أغسطس ١٩٧٨ . وهذه المتطلبات المعقولة التي تقدمت بها سوابو ما زالت تتمتع بالمساندة الكاملة من قبل الشعب الغيني ومن حزب الدولة ومن الحكومة . والحقيقة أن هذه التدابير تشكل ضمانا أكيدا لمستقبل ناميبيا المشرق .

ويتصور الظالمون أن استقلال ناميبيا لن يترك لهم خيارا غير الهرب بجلدهم . وهذا الخوف المرضي هو الذي يبعث في العنصريين في جنوب افريقيا الميل المبالغ فيه الى تمزيق الاقليم . ولا يزال النظام العنصري في جنوب افريقيا يدعم جهازه العسكري في ناميبيا . ومن المعروف فعلا الآن للجميع أن جنود جنوب افريقيا يدربون جيوش الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا وجيوش " البيونيتا " على العدوان على أنغولا بصورة مستمرة . ومن ناميبيا أيضا ينطلق قطاع الطرق ليندسوا متخفين في صفوف الجيش الروديسي ، ومهمتهم قتل السكان في زامبيا وموزامبيق . ان الخطر الحقيقي الذي يهدد تلك المنطقة يكمن داخل حدودها ، وتعلم الدول الاستعمارية تماما أن شعب الجنوب الافريقي هو الذي سيقضي على التفوق العنصري الأبيض ، كما هو واجب عليه .

اننا نذكر جميعا أن حكومة جنوب افريقيا كانت من المتحمسين للدفاع عن نظام الانتداب الذي نشأ في عام ١٩١٩ . ففي فرساي كانت تلك الحكومة بطل الدفاع عن النظرية القائلة بالادارة الدولية لكل الممتلكات الاستعمارية التي انتزعت من المانيا . الا أن ميثاق عصبة الأمم كان يفرض على

الدولة القائمة بالادارة الاحترام الكامل لسلامة الأراضي الموضوعه تحت انتدابها ، أى محبارة أخرى كان يحرم عليها أى ضم من قبل الدولة المنتدبة ، ويحظر كل تنازل عن الأراضي من قبل تلك الدولة لدول أخرى . وقد خانت حكومة جنوب افريقيا بصورة فاضحة هذا المبدأ الذى كان مفروضاً أن ييقضى مصاناً ودون مساس .

وتقضى المادة ٣ من صك الانتداب أن يكون كل تداول للأسلحة والذخائر خاضعاً لرقابة دقيقة وفقاً لاتفاقية ١٠ أيلول / سبتمبر ١٩١٩ . والآن نرى ، مع الأسف ، أن خليج والفيش وهو جزء لا يتجزأ من ناميبيا قد ضم الى جنوب افريقيا وتقام فيه قواعد عسكرية وما هو أكثر من ذلك ، فقد وضعت منشآت في هذه القواعد تحت تصرف حلف شمال الأطلسي . وكانت المادة ٤ تنص على عدم جواز وضع أية قاعدة بحرية أو عسكرية في الاقليم كما أنها حظرت بصورة قاطعة اقامة أية تحصينات فيه . ولكن ليس تاريخ خليج والفيش هو المهم هنا ، بل موضع اهتمامنا كله أن ييقى هذا الجزء الحيوى من البلد ملكاً لشعب ناميبيا بكل سيادة دون أى طرف آخر .

ومنظمة الأمم المتحدة هي اليوم بمقتضى قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ ( د - ٢١ ) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، السلطة الوحيدة المسؤولة قانوناً عن رفاهية الاقليم الناميبى وادارته الذى أن يستطيع شعبه الاضطلاع بمسؤولياته في اطار ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وعن مجلس الأمن .

أما بالنسبة اليها ، فان مفهوم تقرير المصير يقتضى قبل كل شيء حق الدول غير المشروط في أن تقرر مصيرها بما في ذلك حق انشاء دولة لها ذات سيادة ، واختيار النظام السياسى والبنية الاجتماعية وفقاً لارادتها المعبر عنها بكل حرية . لقد توصلت شعوب كثيرة طالما رزحت تحت النظام الاستعمارى الذى استغلها ، الى انتزاع استقلالها ، وهناك دول أصبحت الآن أعضاء في الأمم المتحدة وذلك بفضل النضال العنيد الذى كثيراً ما سالت فيه الدماء . ولكن كيف يمكن التحسـث بجدية عن التعبير الحر لارادة الشعب الناميبى بينما هذا البلد - حسب ما ذكرته الأمم المتحدة نفسها - قد ضم بالقوة من قبل نظام وحشى عنصرى ، وفاشى أيضاً أدانته الأمم المتحدة مرارا وتكرارا . ان منظمة الأمم المتحدة قد سبق لها بالفعل الالتجاء الى كل الوسائل الممكنة لتعيد حكومة جنوب افريقيا الى رشدها . وقد صدرت قرارات عديدة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن تدين كلها

جنوب افريقيا لسياستها العدوانية المنطوية على الفصل العنصرى . ويبدو لنا أن كل هذه الاجراءات باتت حبرا على ورق ، لا سيما وأن بريتوريا لم تشأ أبدا القيام بأية بادرة تنطوى على أى تشجيع لنا للاعتقاد أنها راغبة في الاستجابة الى صوت العقل .

لذلك لم يبق الا حل واحد وهو النضال ، وكما أكد ذلك رئيس جمهورية غينيا الرفيعة سيكوتورى : ان الحرية لا تعطى بل تكتسب . والكرامة لا تعطى بل تكتسب . والتقدم لا يعطى بل أيضا يكتسب .

وفي وضع مثل الذى يواجهه شعب ناميبيا لم يعد في استطاعة الدول الممثلة هنا أن تتهرب من الوفاء لبعض المتطلبات .

ان كل الاجراءات التي كان يجوز اتخاذها ضد جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لم تتخذ في النضال ضد الفصل العنصرى . وما زالت امكانيات هامة تحت تصرفنا لانهاء الموقف غير المبالي والمتعجرف الذى تتخذه بريتوريا . وأول هذه الاجراءات الجذرية هو العقوبات الاقتصادية التي تعتبر أساسية وفي الحقيقة حيوية . أما حظر الأسلحة فقد كان مرحلة أولى ومازلنا ننتظر نتائجها ، بينما يتزايد ثقل الرأى العام لصالح التصويت على فرض العقوبات الاقتصادية ضد نظام جنوب افريقيا . فعلى مجلس الأمن أن يأخذ الآن في الاعتبار عدم تنفيذ كل الاجراءات المؤقتة التي نص عليها الميثاق مما يخول المجلس الحق في أن يقرر اجراءات لا تنطوى على استعمال القوة المسلحة لتصبح قراراته نافذة . ولكن هذا الاجراء أيضا قد نفذ . والمراد منا الآن أن نمتنع عن الالتجاء الى التدابير المباشرة التي تلي ذلك وهي الوقف الجزئي أو الكامل للعلاقات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية والاذاعية والكهربائية وغيرها من وسائل الاتصال والمواصلات ، وكذلك قطع العلاقات الدبلوماسية مع جنوب افريقيا . ان كل ذلك وارد في المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة .

اننا نعترف أن جنوب افريقيا تتمتع بايقاف تنفيذ حكم ، منحه لها حلفاؤها الغربيون . ولكن لا تجوز المسؤولية عن أمن العالم وحماية الأقليات العنصرية في جنوب افريقيا . ان مخالفة ما هو أساس التعايش السلمي وضمن الأمن انما تكون خيانة للضمير الانساني ، لذلك فان وفد بلادى يهيب بكل الدول لاحقاق الحق كي تصل الشعوب التي طالما رزحت تحت السيطرة والاستغلال والتعذيب في جنوب افريقيا الى الحرية والاستقلال .

ان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عليها التزام بالتسليم بعدم قانونية وجود جنوب افريقيا في ناميبيا ، وأن تشجب عدم شرعية كل اجزاء قد تتخذها باسم الشعب الذي ينوء تحت نير الاستعمار . فعلى جميع الدول واجب حتمي بالامتناع عن أى أعمال وبصفة خاصة عن أى علاقة من شأنها أن تمنح نظام بريتوريا اعترافا فعليا بتصرفاته في ناميبيا .

لقد أبدت دائما سوابو وبلدان المواجهة حسن النية السياسية ازاء جميع الاقتراحات الخاصة بالمسألة الناميبية .

ومنذ الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي خصصت للمسألة الناميبية أسفرت مبادرات أخرى فريية عن رد فعل انطوى دائما على التعاون من قبل سوابو . ولكن من جهة حكومة جنوب افريقيا التي تخصصت في الاخراج المسرحي فاننا لا نشاهد الا المهزلة ذاتها التي طال عرضها . ويكفي أن نعيد الى الذاكرة مناقشات شهر اذار/مارس ١٩٧٩ أو ما هو أحدث من ذلك ، وهو اللقاء الذي تم في جنيف لكي نتحقق من أنه لم يحدث أى تطور . ان عدم تطبيق قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) والقرار ٤٣٩ ( ١٩٧٨ ) الخاصين بالمسألة الناميبية والواردين في الوثيقة S/13634 ، انما يعبر ببلافة كافية عن موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بحل تفاوضي لمشكلة ناميبيا .

ان الهجوم المسلح على الدول المجاورة ، واقامة نظام عميل في ناميبيا منبثق عن اعلان من جانب واحد للاستقلال على طريقة ايان سميث ، كل ذلك يشير الى أنه لم يعد هناك شيء يقال الا أنه ينبغي أخيرا أن تتخذ الاجراءات الشديدة الحاسمة لوضع حد لعناد جنوب افريقيا .

فاسمحوا لي في هذه المرحلة أن أعبّر للمناضلين عن الحرية ، الأخوة في سوابو والشعب الناميبى بأكمله ، عن تلاحم فينيا معهما وتمسكها المطلق بروح التضامن في النضال من أجل الحرية والتقدم ورد اعتبار الوطن الافريقي .

وهذا هو المكان للاشادة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي استطاع تحت الرئاسة الرشيدة للسفير لوساكا العمل حتى اليوم لحماية حقوق الشعب الناميبى غير القابلة للتصرف . واننا لنحبي التعاون الذي لقيه المجلس من الهيئات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة ، ونحن نؤكد لسه من جهتنا تعاون شعب فينيا وحزب دولته وحكومته معه .

السيد لوساكا (زامبيا) ، رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا (الكلمة بالانكليزية) :

حيث نأتي الى ختام النقاش الخاص بمسألة ناميبيا خلال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، من الملائم بصفتي رئيسا لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، أن استعرض لب الحجج التي ساقتها الدول الاعضاء وأن استخلص النتائج الملائمة فيما يتعلق بالمهمة الملقاة على عاتقنا في الشهر القادم .

مما أثلج صدورنا ان نستمع الى الدول الأعضاء — ولا سيما من افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية وشرق أوروبا والشرق الأوسط تؤكد من جديد تأييدها للنضال العادل لشعب ناميبيا تحت قيادة سوابو حركة التحرير الشرعية الوحيدة ، وكذلك تأييدها لدور مجلس ناميبيا في جهوده من أجل تعبئة سياسية دولية يمكن أن نراها كدعم لالتزام حوّل بالتأكيد ميزان الاعمال الدولية لصالح شعب ناميبيا في نضاله من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا موحدة .

كثير من الممثلين قد شجبوا النظام العنصري في جنوب افريقيا لاستحداث قدره نووية لاغراض عسكرية وعدواني ، كما اعترفوا كذلك بأن هذا التطور يشكل خطرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين ، كذلك شجبوا التعاون النووي لبعض الدول ، لاسيما في الغرب ، التي سمحت لجنوب افريقيا بأن تحصل على قدرة نووية .

والعديد من الممثلين قد أيدوا النداء من أجل تطبيق الفصل السابع من الميثاق بما في ذلك العقوبات الاجبارية لرقم جنوب افريقيا على الاندفاع لقرارات الامم المتحدة بشأن ناميبيا . كان هناك شجب عام كذلك لوضع الاسلحة في ناميبيا من جانب جنوب افريقيا ، وكذلك لاستخدام هذا الاقليم الدولي كقاعدة للعدوان وخاصة ضد انغولا وزامبيا .

بينما رحبت دول أعضاء كثيرة بمفهوم المنطقة المنزوعة السلاح — كما قبلته كل من سوابو ودول المواجهة ، فقد اعربت عن أسفها لقبول جنوب افريقيا للمقترحات بشروط مما أثار الشكوك بأن جنوب افريقيا تستخدم تكتيكات تسوية بخفية المناورة بشأن هذه المقترحات المفضية الى تسوية تفاوضية كسي تفرض على ناميبيا تسوية داخلية مما يتنافى مع التطلعات الشرعية لشعب ناميبيا وانتهاكا لقرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، ٤٣٥ (١٩٧٨) .

أكد مندوبون كثيرون أن ناميبيا هي مسؤولة مباشرة للامم المتحدة ، وأن خليج والفيس جزءاً لا يتجزأ من ناميبيا ، كما أكدوا مسؤولية المجتمع الدولي لا تخاذ كل التدابير الممكنة لضمان انسحاب الادارة غير الشرعية لجنوب افريقيا من الاقليم .

ان مندوبي الكثير من الدول الافريقية أكدوا من جديد تأييدهم غير المشروط للنضال التحرري تحت زعامة سوابو ، ورفضوا أية تسوية داخلية تستبعد سوابو ، وأعلنوا أن الانتخابات بمفردها بالمشاركة التامة لسوابو ورقابة الامم المتحدة سوف تحظى بالقبول كمرحلة انتقال شرعي لاستقلال ناميبيا . لقد تم الاعراب عن القلق من عدد كبير من الممثلين من جميع مناطق العالم فيما يتعلق بمناورات جنوب افريقيا لغرض مشاركة مجموعات غير تمثيلية من ناميبيا في الجهود من أجل تحقيق تسوية تفاوضية لمسألة ناميبيا . ان بعض الوفود اقترحت وضع تاريخ نهائي لكي تدع جنوب افريقيا لقرارات الامم المتحدة . ان هذا الاقتراح يتماشى مع القلق الذي أعربت عنه الوفود الاخرى بأن رد جنوب افريقيا الأخير على مفهوم المنطقة المنزوعة السلاح لم يكن منطلقاً من نية خالصة وانما تستخدمه كتكتيك تسويقي للحيلولة دون تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا .

اعترفت وفود كثيرة بحنكة سوابو فيما ابدته من مرونة في المفاوضات ، وأكدت الحاجة لتسوية تفاوضية حتى يمكن لكل الناميبيين أن يشاركون في انتخابات حرة تحت رقابة الامم المتحدة . ان ممثلي وفود اعد يده - بما في ذلك الممثلون من الدول الغربية - رفضوا أية تسوية داخلية أو أية تسوية لا تتحقق تحت خطة الامم المتحدة لناميبيا .

من ثم ، من الواضح والجلي ، من الآراء التي أعرب عنها في سياق هذه الدورة للجمعية العامة ، أن نضال شعب ناميبيا تحت زعامة ممثلهم الشرعي الوحيد سوابو يتمتع بالتأييد التام والحازم للفاعلية المعظم من أعضاء المجتمع الدولي .

ان اعادة تأكيد السياسات التي ينتهجها مجلس الامم المتحدة لناميبيا سوف تلهم المجلس في تكثيف جهوده في التعبئة السياسية الدولية للحصول على انسحاب الادارة غير الشرعية لجنوب افريقيا من الاقليم . ان المجلس سوف يظل متيقظاً لحماية مصالح شعب ناميبيا وفي تكثيف برامجه لمساعدة شعب ناميبيا ، وسوف يشجبه وما جميع المناورات من جانب جنوب افريقيا لتقويض الجهود الدولية لتسوية تفاوضية ولدعم عملائه تحت ستار توجيه ناميبيا نحو الاستقلال خارج الاطار الذي حددته

قرار مجلس الأمن ، كما أن المجلس سيظل متيقظا فيما يتعلق بمحاولات جنوب افريقيا لتعطيم الوحدة الاقليمية في ناميبيا والقيام بتدابير اقليمية لفصل خليج والفيس والمناطق المحيطة به من ناميبيا . ان المجلس في كل محاولاته سيظل يجرى مشاورات عن كثب مع سوابو لدعم جهوده من أجل الوفاء بالتطلعات المشروعة لشعب ناميبيا لتقرير المصير والاستقلال الوطني لناميبيا موحدة .

أخيرا ، أود أن أتقدم بشكر خالص لكل الوفود التي شاركت في النقاش بشأن ناميبيا . ان عدد المشاركين كان دليلا واضحا على التأييد التام لنضال شعب ناميبيا تحت قيادة سوابو لحسين تحقيق الاستقلال الفعلي .

أود كذلك أن أسجل تقديري الشخصي لتلك الكلمات الرقيقة عني التي قالتها وفود كثيرة ولست واثقا مما اذا كنت جد يرا بكل هذا الثناء . أعتقد أنه باسم الجلسة العامة ، وبانكم - سيدى الرئيس - سوف أنقل هذه المشاعر الطيبة لمجلس الامم المتحدة لناميبيا وكذلك للمفوض الخاص بناميبيا الذى بدون عمله المتفاني لما كنا وصلنا الى هذه المرحلة بشأن ناميبيا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الآن الى آخر المتحدثين في المناقشة

بشأن البند ١٢٧ من جدول الأعمال ، مسألة ناميبيا . على حد فهمي فان هناك مشاورات تجرى فيما يتعلق بمشروع قرار آخر ليقدم الى الجمعية بالاضافة الى تلك التي تم تقديمها فعلا . ولما كنت أفهم أن مشروع القرار هذا يحتمل أن يوزع غدا ، فاننا نتوقع اجراء التصويت على مشروع القرار بشأن ناميبيا يوم الاربعاء .

#### برنامج العمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : صباح غد ، ١١ كانون الثاني / ديسمبر ، وبعد

اجتماع يعقد في الساعة ٩٣٠ لمكتب الجمعية العامة ، سوف تنظر الجمعية العامة في ١٨ بندا تتعلق بنزع السلاح اتمتها اللجنة الاولى . أود أن أوكد واطلب الى المندوبين المعنيين الالتزام بالحضور في الموعد المحدد .

اما بعد ظهر غد ، ١١ كانون الثاني / ديسمبر ، فان لدينا بندا اضافيا له أولوية النظر ، وهو تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٥٧ من جدول الأعمال المتعلقة بمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، والذي سوف تنظر فيه الجمعية قبل استئناف انتخاب عضو غير دائم في مجلس الأمن .



وصباح يوم الأربعاء ١٢ كانون الأول / ديسمبر سوف نبدأ بحثنا للبند ١٨ من جدول الأعمال " تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " وبعد ذلك سوف تبحث الجمعية تقارير اللجنة السياسية الخاصة بالبند ١٥ من جدول الأعمال " تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة " والبند ٣٥ من جدول الأعمال " المسألة المتصلة بالاعلام " والبند ١٢٧ من جدول الأعمال " مسألة جزر غلوريوز وجزر خوان دي نوبا ، واوروبا وباساس دا انديا " .

وفي يوم الأربعاء بعد الظهر فان الجمعية سوف تستألف مناقشة البند ١٨ من جدول الأعمال فيما يتعلق بتصفية الاستعمار ، وبعد ذلك سوف تنتقل الى عملية التصويت بشأن البند ٢٤ من جدول الأعمال " قضية فلسطين " والبند ٢٧ من جدول الأعمال " مسألة ناميبيا " والبند ٢٨ من جدول الأعمال " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " .

ويوم الخميس ١٣ كانون الأول / ديسمبر ، فان الجمعية سوف تستألف طوال اليوم بحثها للبند ١٨ من جدول الأعمال " تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " وفي هذا الصدد ، أود أن أحث الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة أن يسجلوا أسمائهم بأسرع وقت ممكن ، لأن هذا سوف يساعد الرئيس في معرفة عدد المتحدثين بحيث يمكن استغلال الوقت المتاح للمناقشة العامة بكامله .

رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ١٨